Cityscape Egypt
ملحق عقارى خاص

«طارق الرفاعى» معاون وزير الإسكان فى حوار لـ«البورصجية»:

طفرة كبيرة فى البنية التحتية بمصر منذ 2014

«الأهلى صبور 2025».. رؤية تتجدد وريادة تترسخ

أرباح الشركات العقارية تخالف «نظرية ساويرس»

«إنرشيا» تقدِم أحدث مراحل «چيفيرا» فى «سيتى سكيب 2025»

البورصجية
أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧
السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٧٣
الأحد
٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥
٦ ربيع الثانى ١٤٤٧
الثمن ٣جنيهات
www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com
itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

اقتصاد مصر «لن يعيش فى جلباب» صندوق النقد

مصر تشحن مخزون الطاقة الكهربائية

هل تنجو «الطروحات» من تصاعد «التوترات»؟

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

١٣٣,٣ مليار جنيه صافي الأرباح خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

تخطي حاجز ٣٣٢ مليار جنيه كإجمالي إيرادات - ١,٨ مليار جنيه حجم المساهمة في مجال المسئولية المجتمعية

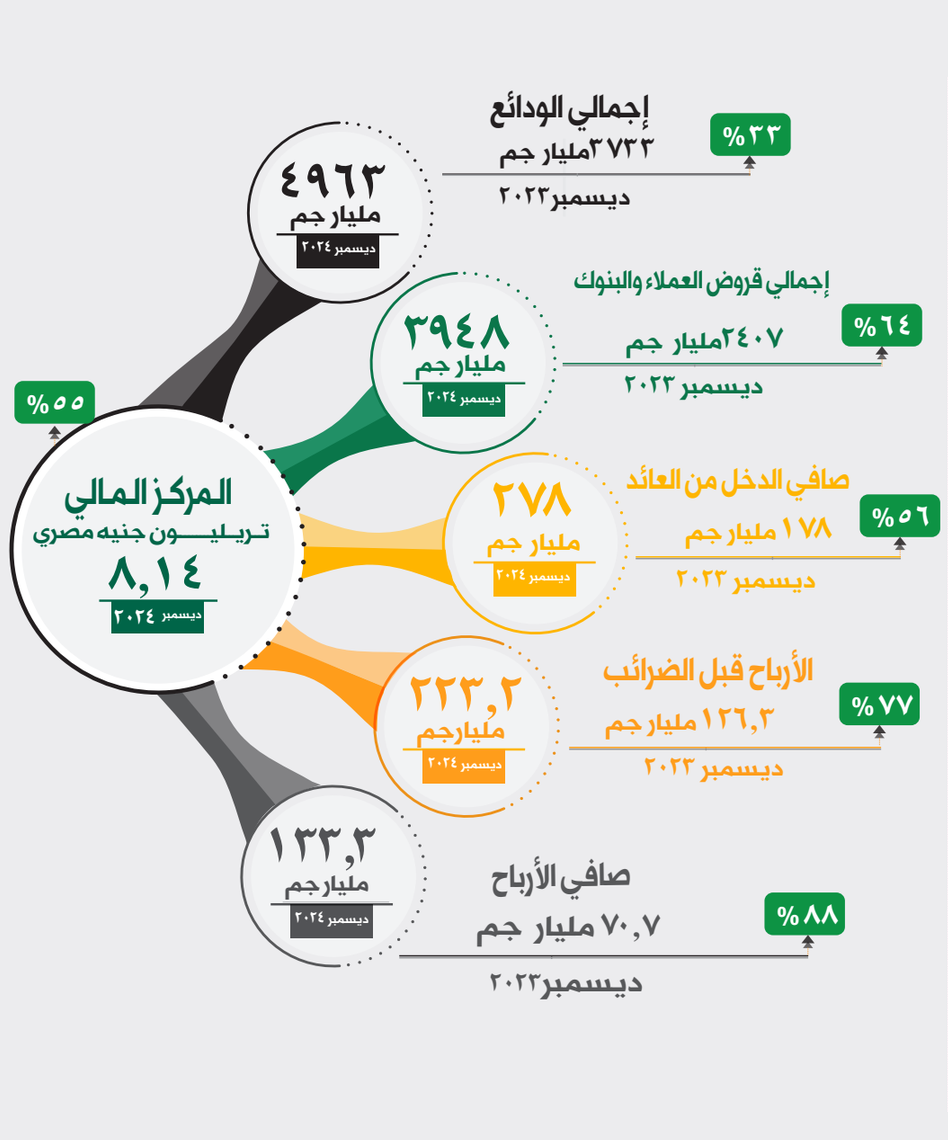

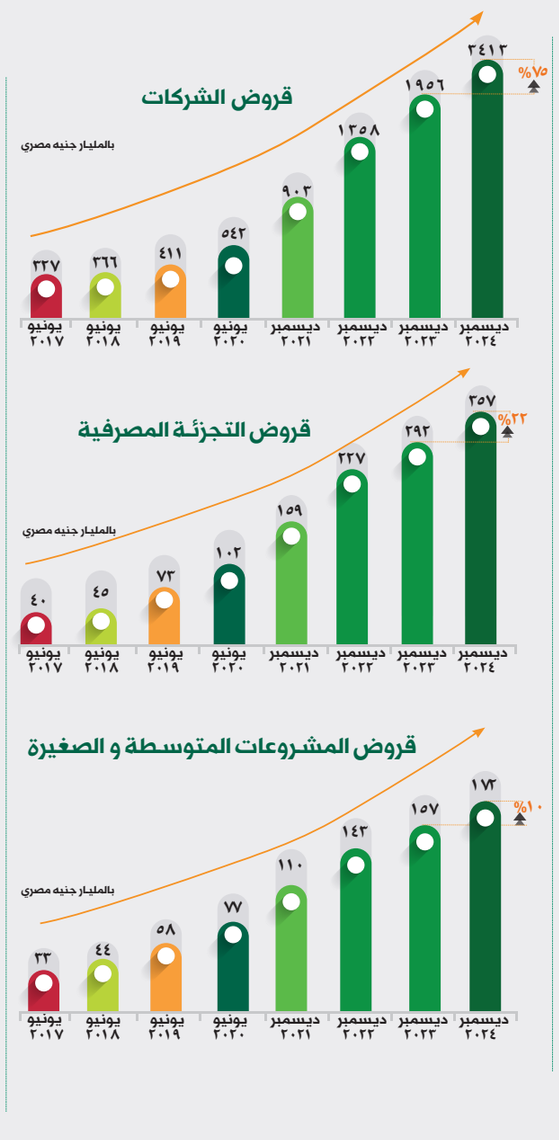

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨
العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠
التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

انتهت الوصاية وبدأ عهد «السردية الوطنية» ..

اقتصاد مصر «لن يعيش فى جلباب» صندوق النقد

كتب – عبد الفتاح فتحي:

مع اقتراب انتهاء برنامج مصر الحالى مع صندوق النقد الدولى فى نوفمبر ٢٠٢٦، بدأت الحكومة ومجتمع الخبراء فى مناقشة شكل العلاقة المستقبلية مع المؤسسة الدولية، وما إذا كانت مصر ستواصل الاعتماد على برامج التمويل، أم أنها ستتجه إلى صياغة رؤية اقتصادية وطنية أكثر استقلالية.

رئيس الوزراء المصرى مصطفى مدبولي، أكد فى تصريحات حديثة أن الحكومة تعمل على مراجعة أولوياتها الاقتصادية بما يضمن تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي، مشددًا على أن التجارب السابقة مع الصندوق كانت ضرورة فرضتها الظروف الاستثنائية. وجاء ذلك بعد تصريحات لمحمود محيى الدين، المدير التنفيذى بصندوق النقد الدولي، الذى وصف العلاقة بين مصر والصندوق منذ ٢٠١٥ بأنها «إدارة أزمات»، معتبرًا أن الوقت قد حان للتحول إلى رؤية شاملة تتجاوز مجرد الاستجابة للضغوط المالية.

مدبولي، أعلن أن الحكومة تنوى إطلاق «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية»، وهى خطة تهدف إلى وضع تصور للاقتصاد خلال السنوات الخمس المقبلة حتى عام ٢٠٣٠، وبعد انتهاء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. وفقا له، تشمل السردية التوسع فى الاعتماد على القطاع الخاص، وتخفيف دور الدولة فى النشاط الاقتصادي، وتركز على النمو وزيادة فرص التشغيل.

كما تستهدف رفع معدل النمو الاقتصادى إلى ٧ فى المئة خلال خمس سنوات، مقارنة بـ٤,٥ فى المئة مستهدَف العام المالى الجارى (٢٠٢٥–٢٠٢٦). وتهدف أيضاً إلى مضاعفة عدد الوظائف الجديدة ليصل إلى ١,٥ مليون وظيفة سنوياً، وزيادة قيمة الصادرات لتبلغ ١٤٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، مقابل ٤٠ مليون دولار فى عام ٢٠٢٤.

تباينت آراء الخبراء حول فكرة الاستغناء عن الصندوق، فالمحلل الاقتصادى وائل النحاس، يحذر من أن انسحاب مصر المبكر من برامج الصندوق قد يضر بثقة المستثمرين، خاصة أن الاقتصاد لا يزال يعتمد على تدفقات خارجية مثل تحويلات العاملين وقناة السويس. وأشار فى تصريحات صحفية إلى أن الإصلاحات الهيكلية التى طُرحت فى الأعوام الماضية لم تُستكمل بالصورة المطلوبة، وهو ما يجعل استمرار التعاون مع الصندوق غطاءً ضروريًا حتى اكتمال عملية الإصلاح.

من جانبه، أوضح المحلل الاقتصادى هانى جنينة أن طبيعة العلاقة مع الصندوق مؤقتة بطبيعتها، مستشهدًا بتجارب كوريا الجنوبية وتركيا التى اعتمدت على الصندوق لفترة ثم استكملت إصلاحاتها بصورة ذاتية. لكنه شدد فى تصريحات صحفية على أن هذا الخيار يتطلب استمرار الإصلاحات الهيكلية محليًا، وتوسيع قاعدة الإنتاج والتصدير.

أما المحلل الاقتصادى محمد فؤاد، فقد وصف تجربة مصر مع الصندوق منذ التسعينات وحتى الآن بأنها «نصف إصلاح». وقال إن ما تحقق من تحرير سعر الصرف وتقليص الدعم خطوة مهمة، لكنها لم تُستكمل ببرامج نمو قوية فى الصناعة والزراعة والخدمات. وأضاف فى تصريحات صحفية أن مصر تحتاج إلى «نقلة هيكلية» فى الاقتصاد، لا مجرد الاعتماد على القروض أو الإجراءات المالية قصيرة الأجل.

البنك المركزى المصرى من جانبه أشار فى تقاريره إلى أن الدين الخارجى بلغ نحو ١٥٠ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٤، بما يعادل ٩٠ بالمئة من الناتج المحلى الإجمالي، مع توقع انخفاضه هذا العام إلى نحو ٨٦,٦ بالمئة. هذه الأرقام تعكس التحدى الكبير أمام أى رؤية اقتصادية مستقبلية: كيفية إدارة الدين وتنويع مصادر التمويل.

ويرى المحلل الاقتصادى محمد النجار أن تجربة مصر مع الصندوق خلال الأعوام العشرة الماضية «أخرجتها من أزمة كادت أن تودى بها»، مؤكدا أن تحرير سعر الصرف وأسعار الطاقة ساعد على جذب استثمارات جديدة، لكنه أشار فى الوقت نفسه إلى أن المواطن المصرى تحمل الكلفة، إذ ارتفع التضخم إلى أكثر من ٣٠ بالمئة فى بعض الأعوام. وأضاف النجار فى تصريحات صحفية أن خطة ما بعد الصندوق لا تعنى التخلى عن الاستدانة، بل «تنويع طرق الاستدانة» مثل التوجه إلى إصدار الصكوك أو دخول أسواق جديدة.

أما وليد جاب الله، عضو الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء، فرأى أن الحكومة تسعى إلى عدم الاعتماد على الصندوق، لكن ذلك لا يمنع من الاستفادة منه فى المشاورات والدعم الفني. وأكد أن لخطط ما بعد الصندوق إيجابيات واضحة، مثل تحسن السياحة ونمو الصناعات التحويلية والبناء والخدمات، لكنه أشار أيضًا إلى تحديات مثل تراجع إيرادات قناة السويس بنسبة ٦١٪ العام الماضى بسبب التوترات فى البحر الأحمر، إضافة إلى الحاجة لتعزيز قطاع البترول.

فى مقابل هذه الرؤى، قال الخبير المصرفى محمد عبد العال إن العلاقة مع الصندوق لن تنقطع بشكل كامل، بل قد تظل قائمة من خلال المشاورات والبرامج الفنية، حتى لو لم تعتمد مصر على تمويل مباشر. وأكد أن مصر ستكون قادرة على الاستغناء عن التمويل الخارجى فقط إذا نجحت فى صياغة رؤية اقتصادية متكاملة، تجمع بين الإصلاحات المالية والنقدية ودفع عجلة الإنتاج والتصدير.

لمواجهة تحديات سلاسل الإمداد..

المصانع تعيد هيكلة «خرائط التوريد»

كتبت- مروة أبو المجد:

مع توالى الأزمات العالمية، اضطرت المصانع المصرية إلى إعادة التفكير فى استراتيجياتها لإدارة سلاسل الإمداد، فى مواجهة تحديات متصاعدة تشمل نقص المكونات وارتفاع تكاليف الشحن وتباطؤ حركة التجارة الدولية.

ومع ما خلّفته جائحة كورونا من آثار ممتدة، وتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية، فضلًا عن التوترات فى البحر الأحمر، وجدت الصناعة المصرية نفسها أمام اختبار جاد يكشف مدى مرونتها وقدرتها على التكيف مع المتغيرات المتسارعة.

تشير بيانات مؤشر مديرى المشتريات إلى أن الاقتصاد المصرى غير النفطى شهد تباطؤًا خلال عام ٢٠٢٤، حيث تراجع المؤشر إلى مستوى ٤٧,١ نقطة فى فبراير، متأثرًا باضطرابات الشحن وصعوبات التمويل.

وفى مواجهة هذه التحديات، اتجهت الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص إلى اعتماد حلول مبتكرة وسريعة، جمعت بين السياسات الحكومية الداعمة والمبادرات العملية للشركات، بما يضمن استمرارية الإنتاج وتعزيز تنافسية الصادرات.

على صعيد السياسات الحكومية، أكدت وزارة التموين أن الاحتياطى الاستراتيجى من السلع الأساسية يكفى لأكثر من ستة أشهر، فى رسالة تهدف إلى طمأنة الأسواق بشأن أمن الإمدادات الغذائية.

وفى موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥، خصصت الحكومة مليار جنيه لدعم استراتيجية توطين صناعة السيارات، فى خطوة تستهدف تقليل الاعتماد على الواردات والحد من مخاطر التأخير المرتبط بسلاسل توريد طويلة ومعقدة.

كما أظهرت التقديرات، أن حجم سوق الشحن والخدمات اللوجستية فى مصر بلغ نحو ١٤,٥٦ مليار دولار عام ٢٠٢٤، الأمر الذى يفسر تنامى الاهتمام بتوجيه الاستثمارات نحو تطوير الموانئ والمناطق اللوجستية لتسريع عمليات المناولة وتيسير حركة التجارة.

وعلى صعيد القطاع الخاص، قامت المصانع المصرية بإعادة هيكلة خرائط التوريد الخاصة بها. فقد أبرمت شركة إيفا فارما اتفاقيات لنقل التكنولوجيا مع شركات عالمية مثل إيلى ليلي، بهدف توطين إنتاج أدوية حساسة، بما يعزز الأمن الدوائى الإقليمى ويحد من مخاطر الاعتماد على استيراد المكونات الحيوية.

وفى الاتجاه نفسه، استثمرت مجموعة السويدى فى رقمنة سلاسل الإمداد وتطوير إدارة الموردين بشكل مركزي، وهو ما مكّنها من التنبؤ بأزمات النقص وتحويلها إلى فرص لإعادة التفاوض على العقود بشروط أكثر ملاءمة.

صرّح الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل، بأن مصر تسعى إلى تعميق شراكاتها الصناعية مع دول الجوار وتوسيع نطاق التوطين، بهدف تعزيز قدرتها التصديرية وتقليل الاعتماد على مورد واحد.

وفى السياق ذاته، أكدت وزارة التموين والتجارة الداخلية أهمية التعاون مع القطاع الخاص لتأمين المعابر الحيوية وضمان استدامة تدفق الإمدادات.

وتعكس هذه الجهود توازنًا دقيقًا بين السياسات الحكومية الاحترازية والاستراتيجيات المرنة التى تتبناها الشركات، حيث تحولت الأزمات العالمية من مصدر تهديد مباشر إلى محفز لتسريع التحول الرقمي، وتنويع الأسواق، وتعزيز المخزون الاستراتيجي.

ومع ذلك، ما تزال التحديات قائمة، خاصة فى ظل استمرار مخاطر الملاحة وارتفاع تكاليف التأمين والشحن.

لذلك، يتوقف نجاح الصناعة المصرية فى إدارة سلاسل الإمداد على الاستمرار فى دمج سياسات التوطين الذكى مع الاستثمار فى تطوير البنية التحتية اللوجستية، إلى جانب تعزيز قنوات التعاون بين الدولة والقطاع الخاص.

ومن خلال هذه الخطوات، تزداد قدرة مصر على تحويل التحديات العالمية إلى فرص، بما يعزز مرونتها الصناعية ويكرّس مكانتها كمركز إقليمى للإنتاج والتصدير.

توطين صناعة البطاريات..

مصر تشحن مخزون الطاقة الكهربائية

كتب: كريم عاطف

تولى وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة فى مصر اهتماما متزايدا بالتوسع فى أنظمة تخزين الطاقة وتوطين صناعة البطاريات، باعتبارها عنصرا استراتيجيا لدعم خطط التحول نحو الطاقة النظيفة وتعزيز أمن الطاقة القومي، ويأتى هذا التوجه فى إطار رؤية الدولة لخلق منظومة طاقة متكاملة ومستدامة، تعتمد بشكل أكبر على المصادر المتجددة مثل الشمس والرياح.

ومع تنامى استثمارات الطاقة المتجددة، خاصة فى مناطق مثل بنبان بمحافظة أسوان ومزارع الرياح فى جبل الزيت، تسعى الوزارة إلى إقامة بنية تحتية متطورة فى مجال تخزين الطاقة الكهربائية، ولتحقيق هذا الهدف حرصت على فتح المجال أمام شراكات فعالة مع القطاع الخاص المحلى والدولي، حيث تم الإعلان عن تعاون بين الوزارة وشركات عالمية مثل إنفينيتى باور وسكاتك النرويجية ومصدر الإماراتية و مجموعة سانجرو SUNGROW الصينية لتنفيذ مشروعات تشمل حلول تخزين الطاقة و توطين صناعة البطاريات.

وتمثل هذه الجهود جزءا من استراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى رفع كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة الاعتماد على مصادر نظيفة، وتحسين جودة الشبكة الكهربائية، بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمى للطاقة فى المنطقة.

وقال الدكتور محمد الخياط رئيس هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة الأسبق، أن أنظمة تخزين الطاقة تعد من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار فى الشبكة الكهربائية، خاصة فى ظل التوسع الكبير فى الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتتمثل إحدى التحديات الرئيسية لهذه المصادر فى اختلاف توقيتات إنتاجها، فمثلا تعتمد الطاقة الشمسية على إشعاع الشمس، وبالتالى يتوقف إنتاجها ليلا أو فى فترات الغيوم، بينما تنتج طاقة الرياح على مدار اليوم، ولكن بكفاءة متفاوتة حسب سرعة الرياح واتجاهها.

وأكد الخياط فى تصريحات خاصة لـ» البورصجية «، أن تقنيات التخزين تعد الحل المثالى لتجاوز هذا التفاوت فى الإنتاج، فمن خلال تخزين الكهرباء الفائضة المنتجة فى فترات انخفاض الطلب أو ذروة التوليد، يمكن استخدامها لاحقا خلال فترات الذروة أو عندما تكون المصادر المتجددة غير قادرة على تلبية كامل احتياجات الشبكة.

وأوضح رئيس هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة الأسبق، أن أنظمة تخزين الطاقة تساهم فى تعزيز استقرار الشبكة، وتقليل الاعتماد على المحطات التقليدية التى تعمل بالوقود الأحفورى فى أوقات الذروة، مما يوفر فى التكلفة ويخفض الانبعاثات الضارة بالبيئة.

كما تتيح أنظمة التخزين الاستخدام الأمثل للبنية التحتية الكهربائية الموجودة، من خلال إدارة أفضل للأحمال وتوزيع أكثر كفاءة للطاقة.

وأكد الدكتور محمد السبكى رئيس هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة سابقا، أن تخزين الطاقة يعد خطوة استراتيجية ومفيدة على جميع المستويات، ويمثل توجه الدولة فى هذا المجال توجها إيجابيا يعكس رؤيتها نحو مستقبل أكثر استدامة للطاقة، فمع التوسع فى استخدام مصادر الطاقة المتجددة، يصبح التخزين أحد أهم الحلول لتعظيم الاستفادة من هذه المصادر وضمان استقرار الشبكة الكهربائية.

وأوضح السبكى فى تصريحات خاصة لـ» البورصجية «، أنه من أبرز المكاسب التى ستتحقق من الاستثمار فى إنتاج بطاريات تخزين الطاقة محليا، هو الأثر الإيجابى على الاقتصاد الوطني، فبدلا من الاعتماد على الاستيراد بتكاليف مرتفعة، سيوفر التصنيع المحلى ملايين الدولارات من العملة الصعبة، إلى جانب ما سيسهم به من تحفيز قطاع الصناعة ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المصرية.

بالإضافة إلى فتح هذا القطاع الجديد الباب أمام توفير فرص عمل نوعية لمئات من الشباب، سواء فى مجالات البحث والتطوير أو التصنيع أو التشغيل والصيانة، وسيكون للعاملين فى قطاع الكهرباء نصيب كبير من هذه الفرص، لا سيما مع التوجه لتأهيل الكوادر الفنية للعمل فى مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة.

وعلى الجانب الفنى ستساهم أنظمة التخزين فى تحقيق استقرار الشبكة الكهربائية، خاصة فى فترات الذروة أو انقطاع إمدادات الطاقة من المصادر المتجددة، كما تساعد فى الحد من اللجوء إلى تخفيف الأحمال، ما يعد نقلة نوعية فى إدارة الطلب على الكهرباء.

وأكد أنه رغم أهمية هذه التقنية، إلا أن الواقع الحالى يشير إلى أن تكنولوجيا التخزين لم تصل بعد إلى مستوى التغطية الشاملة لاحتياجات مصر من الطاقة، ومع ذلك فإن التوسع فى هذا المجال يعد خطوة أولى وأساسية نحو تحقيق منظومة طاقة أكثر مرونة وكفاءة واستدامة فى المستقبل.

خبراء سوق المال يحددون تأثيرها على البورصة..

هل تنجو «الطروحات» من تصاعد «التوترات»؟

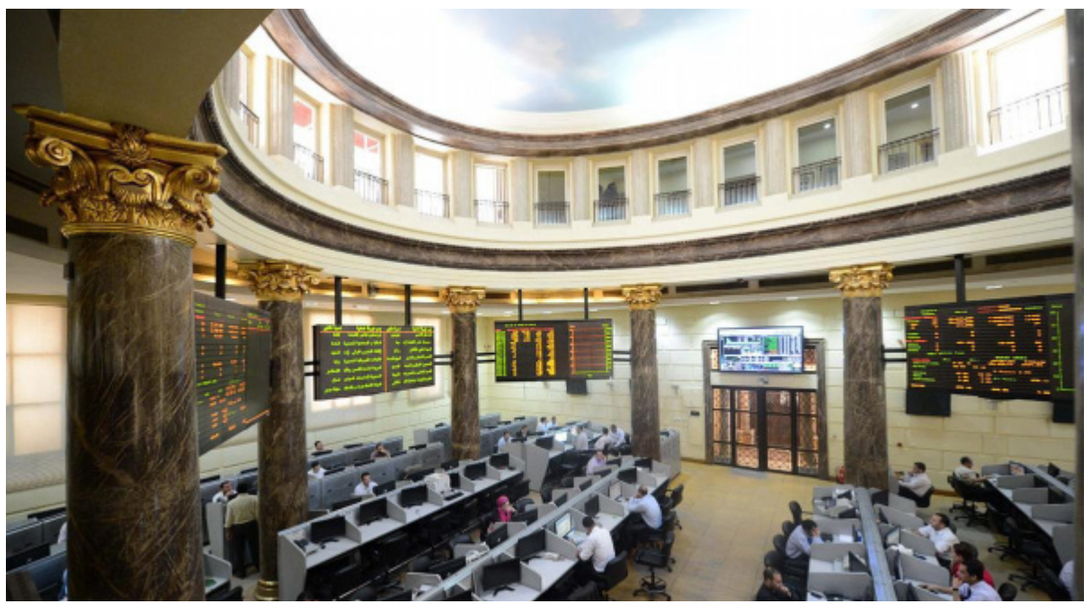

محمد جاب الله

حنان رمسيس

كتب- طه نبيل

تشهد البورصة المصرية حالة من الترقب فى ظل تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية فى المنطقة، وهو ما يثير تساؤلات حول انعكاس هذه الأحداث على أداء مؤشرات السوق، وكذلك على مستقبل برنامج الطروحات الحكومية الذى تعمل الدولة جاهدة على استكماله، بعد أن اتخذت العديد من الإجراءات لإنجاحه بما يضمن جذب استثمارات أجنبية.

ويوضح خبراء سوق المال فى تصريحاتهم لـ«البورصجية» مدى تأثير هذه التوترات على البورصة المصرية، وانعكاساتها على استكمال برنامج الطروحات.

من جانبه يرى محمد جاب الله، خبير أسواق المال، أن البورصة المصرية أظهرت مرونة واضحة فى التعامل مع التوترات الجيوسياسية، حيث يكون التأثير محدوداً ولفترات قصيرة جداً داخل الجلسة، ثم تعود المؤشرات سريعاً إلى مسارها الطبيعي.

وأوضح جاب الله أن حادثة الهجوم على دولة قطر الشقيقة مؤخراً كانت نموذجاً لذلك، حيث شهد السوق تراجعاً لساعات قليلة فقط قبل أن يستعيد توازنه.

كما أضاف أن التوترات السياسية ليست السبب وراء عدم استكمال برنامج الطروحات فى الوقت الحالي، مؤكداً أن الحكومة اعتادت فى أغلب الطروحات الأخيرة على إدخال مستثمر استراتيجى يستحوذ على الحصة المطروحة، وهو ما يضمن تدفق العملة الصعبة للبلاد.

ولفت إلى أن طرح الأسهم على المستثمرين المحليين فقط لن يحقق الهدف المنشود من الطروحات، لأن الحصيلة ستكون بالجنيه المصري، وبالتالى يظل تأثيرها محدوداً على دعم الاحتياطى النقدى الأجنبي، كما أن السيولة ستُعاد تدويرها داخل السوق دون جدوى اقتصادية كبيرة.

من جانبها، أكدت حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، أن التوترات الجيوسياسية انعكست بشكل مباشر على قرارات المؤسسات الأجنبية والعربية، حيث اتجه أغلبهم إلى جانب البيع، بينما استحوذ الأفراد المصريون على النصيب الأكبر من التداولات.

ولفتت رمسيس إلى أنه من الملاحظ خلال الفترة الأخيرة تراجع قيم التداول إلى حدود ٤ مليارات جنيه فقط، وهو ما يعكس ضعف السيولة المتاحة فى السوق.

وأضافت أن نجاح أى طرح حكومى جديد يتطلب توافر سيولة قوية وترويجاً مكثفاً داخلياً وخارجياً، فضلاً عن ضرورة تواجد المؤشرات عند مستويات مرتفعة.

وأشارت إلى أن هناك العديد من الشركات التى تلجأ إلى زيادة رأس المال عبر طرح حصص جديدة بمصاريف اكتتاب، وهو ما يربك السوق ويعطل خطة الدولة لاستكمال برنامج الطروحات.

فيما يرى محمد كمال، عضو شعبة الأوراق المالية بالاتحاد المصرى للغرف التجارية، أن التوترات الجيوسياسية هى السبب الرئيسى وراء تراجعات البورصة المصرية خلال الفترة الأخيرة.

وأضاف كمال أن بعض القرارات الاقتصادية الجديدة مثل قرار تخفيض أسعار الفائدة لم ينعكس بشكل إيجابى على السوق و على صعود المؤشرات، بسبب غلبة العامل السياسي.

وأوضح أن التوترات السياسية فى المنطقة بطبيعة الحال تؤثر بشكل كبير على سلوك المتعاملين فى السوق .

ولفت كمال إلى أن الحكومة أعلنت أكثر من مرة، أن هناك شركات سيتم طرحها للتداول فى البورصة المصرية، لكن تحديد الميعاد يحتاج إلى وقت وترتيبات دقيقة.

واختتم كمال تصريحاته بالتأكيد على أن البرنامج قائم وسيتم تنفيذه فى التوقيت المحدد

لتفادى أسباب فشلها بالسوق..

آلية «الشورت السيلينج» تحتاج «ريستارت» من البورصة

كتبت- حنان محمد:

تعد ألية الشورت سيلينج أداة استثمارية ضرورية ضرورية لإحداث التوازن بالسوق وتقليل الخسائر خاصة فى أوقات الهبوط وكذلك تساهم فى توفير السيولة، وتم تطبيق هذه الآلية عام ٢٠١٩ إلا أن استخدامها ظل محدودا، كما أن نتائج تطبيقها جاءت دون المستوى المأمول، وسط ضعف إقبال من شركات السمسرة والمستثمرين، ما أعاد طرح تساؤلات عن أسباب عدم نجاحها والحلول الممكنة لتفعيلها بكفاءة فى المرحلة المقبلة.

وكشف محمد صبرى نائب رئيس البورصة، عن خطة البورصة لبدء تفعيل الـ "Short Selling" خلال الشهور القليلة المقبلة ، على أن يقتصر فى البداية على عدد محدد من الأسهم، مؤكدا ان إتاحة أدوات مالية جديدة سيعزز توازن أداء السوق ويجذب المزيد من المتعاملين الأجانب.

وأكد خبراء سوق المال لـ «البورصجية»، أن أسباب عدم نجاح ألية الشورت سيلنج أن تطبيقها بالسوق المصرى جاء بصورة لا تتماشى مع إمكانيات معظم الشركات من حيث التكلفة والبنية التحتية لمعظم شركات السوق، وأضافوا أن ضعف الثقافة الاستثمارية وعدم الدراية الكاملة لتطبيق هذه الآلية لدى المتعاملين الأفراد يعد أيضا من ضمن الأسباب، ورأوا أن من أهم الأسباب ضعف السيولة فى السوق حيث أن تطبيق ألية مثل الشورت سيلينج تعتمد على السيولة المرتفعة وارتفاع حجم التداولات.

قال أحمد مرتضى خبير سوق المال أنه على عكس المتوقع لم يكن للشورت سيلنج تأثير يذكر فى تداولات السوق على الرغم من صدور اللائحة التنفيذية وتطبيقه منذ فترة و التى كان من المفترض أن تساهم فى جذب شرائح جديدة من المستثمرين بصفة عامة ومن المستثمرين العرب والأجانب بصفه خاصة بإعتبارها أداة تداول تضيف عمق بتداولات السوق وتزيد من سيولة السوق كما هو الحال بالأسواق العالمية التى دائما نشطة لتنوع أدوات التداول مع إختلاف الآليات التشغيلية.

وأضاف أن تطبيقها بالسوق المصرى جاء بصورة لا تتماشى مع إمكانيات معظم الشركات من حيث التكلفة والبنية التحتية لمعظم شركات السوق، لذا من المتوقع عند تطبيقها بطريقة أوبآلية تنفيذية أخرى تتماشى مع إمكانات الشريحة الأكبر من الشركات أن تعمل على إحداث نوع من التوازن داخل السوق نتيجة تعدد أدوات التداول بصورة أكثر انتشار مما يعطى عدد كبير من المستثمرين المساحة الأكبر فى إتخاذ القرارت، كذلك المساهمه فى زيادة احجام التداول داخل السوق وهى المشكلة التى عانى منها السوق لسنوات سابقة.

وأشار إلى أنها أداة تضاف إلى الإستراتيجيات المرتبطة بالمخاطر فمن الضرورى نشر التوعيه اللازمة للأفراد داخل السوق بكيفية التعامل مع الأداه الجديدة على غرار التوعية بالشراء والبيع فى ذات الجلسة والشراء بالهامش لأن هذه النوعية من الأدوات تطلب نوعية إحترافية من المستثمرين ويجب أن يراعى الإفصاح عن أحجام ومتوسط عمليات الشورت سلينج اليومية والشهرية مع الإعلان عن رصيد الأسهم المودعة من المقرضين لكل ورقه وذلك لزيادة الشفافية لكى تكون تلك الآلية فعالة فى إحداث التوازن داخل السوق.

وأكد رامى حجازى خبير سوق المال أنه تم إطلاق آلية الشورت سيلينج او البيع على المكشوف فى مصر عام ٢٠١٩ ولكنها لم تحقق النتائج المطلوبة ولم تحقق نجاح بالسوق.

وأرجع هذا لأسباب أهمها ضعف الثقافة الاستثمارية وعدم الدراية الكاملة لتطبيق هذه الآلية لدى المتعاملين الأفراد، حيث إن المتعاملين الأفراد فى السوق المصرى يعتمدون على المضاربة التقليدية وهو القيام بالشراء أولاً فقط وليس لديهم المعرفة الكافية للتعامل مع هذه الآلية.

والسبب الثانى هو ضعف السيولة فى السوق حيث أن تطبيق ألية مثل الشورت سيلينج تعتمد على السيولة المرتفعة وارتفاع حجم التداولات وهذا كان لا يتوفر فى السوق فى هذا التوقيت.

أما السبب الثالث هو غياب ألية صانع السوق فكان السوق فى وقتها يفتقر الى دور صانع السوق الذى يخلق توازن فى العرض والطلب، والسبب الرابع هو عدم تطبيقها فى جميع شركات السمسرة حيث إن شركات سمسرة كثيرة لم تتحمس فى أخذ الترخيص اللازم لممارسة هذه الآلية بسبب بعض التعقيدات وعدم الدراية الكاملة بكيفية تطبيق الآلية.

وأشار إلى أن فى هذه الفترة مع اتجاه الدولة لزيادة عمق السوق وتطوير البورصة وزيادة كفاءة السوق خلال الفترة المقبلة كان لابد من إدخال منتجات جديدة على السوق تسهم فى تعزيز السيولة وكان على رأس أولويات إدارة البورصة إدخال ألية الشورت سيلينج.

ورأى أنها آلية مهمة جدا فى تعزيز السيولة بالسوق وجعل حالة من التوازن فى السوق بين البائع والمشترى وجذب قاعدة جديدة من المستثمرين الأجانب، حيث أن الاستثمارات الأجنبية دائما تفضل الأسواق ذات المنتجات الكثيرة والمتنوعة.

وأشار إلى أنه قبل تطبيق الشورت سيلنج ولضمان نجاحها وتفعيله بكفاءة حتى تأتى بثمارها من الضرورى توعية المتعاملين من خلال حملات تدريبية وورش عمل توضح فوائد الآلية ومخاطرها .

وأيضا التوعية والتوضيح للمتعاملين أن هذه الآلية ستخلق قوى للطلب مثلما تخلق قوى العرض لأن مراكز البيع على المكشوف فى النهاية لابد من إغلاقها عن طريق إعادة الشراء مما يعمل على زيادة السيولة بالسوق وخلق قوى للطلب مرة اخري.

ورأى أنه من المهم تشجيع شركات السمسرة بشكل عام على الحصول على ترخيص مزاولة هذه الآلية من خلال حوافز تنظيمية للشركات، وكذلك لابد من تعديل نسب الهامش لجعل تنفيذ الآلية أكثر مرونة وجاذبية للمستثمرين.

وأضاف أنه يجب وضع تصور كامل سهل ومبسط لآلية التنفيذ وإمكانية تنفيذ الآلية للمتعاملين وشركات السمسرة لأنه كان من العيوب فى ٢٠١٩ التخبط فى آلية التنفيذ فكانت هذه الآلية صعبة على المتعاملين وشركات السمسرة.

ورأى أن خطوة تطبيق الشورت سلينج خطوة مهمة نحو تطوير السوق وتعزيز السيولة وخلق قوى توازن بين العرض الطلب وسوف يكون لها مردود إيجابى على زيادة الاستثمارات الأجنبية بالسوق إذا تم تطبيقها بكفاءة عالية وبنجاح.

رغم مخاوف الرسوم الجمركية..

الأسواق العالمية تستجيب لخفض الفائدة الأمريكية

كتب- محمود نبيل:

لم يخالف قرار الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى (البنك المركزى الأمريكي) بشأن معدل الفائدة، توقعات الأسواق العالمية، والتى تأهبت لقرار بخفض الفائدة قبل إعلان ذلك بشكل رسمى خلال الأسبوع الماضي.

وقرر صناع السياسة النقدية بالبنك المركزى الأمريكى خفض أسعار الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس، فى ختام اجتماع لجنة السوق المفتوحة، الأسبوع الماضي، وذلك لأول مرة منذ بداية العام الجاري، فى خطوة يراها المحللون تأتى استجابة للتحديات والمخاطر التى تواجه الاقتصاد الأمريكى فى الوقت الحالي، من بينها ضعف سوق العمل المحلية.

وقال جيروم باول، رئيس مجلس الاحتياطى الفيدرالي، فى حديثه عقب انتهاء الاجتماع، إن قرار خفض سعر الفائدة جاء لـ «إدارة المخاطر» على حد وصفه، متوقعًا استمرار ارتفاع الأسعار وعودة الضغوط التضخمية مرة أخرى، بسبب الرسوم الجمركية الأخيرة التى فرضتها الإدارة الأمريكية على كبار الشركاء التجاريين للولايات المتحدة.

واستجابت الأسواق العالمية المختلفة لقرار خفض الفائدة الأمريكي، حيث تراجعت أسعار الذهب بشكل قوى خلال تعاملات الأيام التى تلت إعلان القرار، لتهبط بنحو ١٪ مع عزوف المستثمرين عن الملاذات الآمنة وإقبالهم على الأصول ذات المخاطر العالية.

تأثر الذهب سلبًا بتصرحات «جيروم باول» بشأن التضخم، وتوقعاته باستمرار ارتفاع الأسعار وزيادة الضغوط التضخمية بسبب رسوم «ترامب» الجمركية.

وانخفض سعر الذهب فى المعاملات الفورية بنسبة ٠,٩٪ ليصل إلى ٣٦٥٨,٢٥ دولار للأوقية، بعد أن وصل لمستوى قياسى جديد عند ٣٧٠٧,٤٠ دولار.

وهبطت العقود الأمريكية الآجلة للذهب تسليم ديسمبر بنحو ٠,٢٪ إلى ٣٧١٧,٨ دولار عند التسوية.

وفى الغالب تزداد جاذبية المعدن الأصفر عند تراجع أسعار الفائدة، حيث يقلل انخفاض العوائد تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالذهب الذى لا يدر عائدا.

وعلى مستوى أسواق النفط، تراجعت أسعار النفط بعدما أظهرت البيانات ارتفاع مخزونات النفط الأمريكية، مما أثار مخاوف بشأن الطلب، بالإضافة إلى قرار الاحتياطى الفيدرالى بخفض الفائدة، حيث سجلت العقود الآجلة لخام القياس العالمى برنت بنحو ٥٢ سنتا، أو ما يعادل ٠,٧٦٪، إلى ٦٨,٢٢ دولار للبرميل، كما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكى بمقدار ٤٧ سنتا، أو ٠,٧٣٪، لتسجل ٦٤,٠٥ دولار.

ومن المتوقع أن ترتفع أسعار النفط سريعًا أسعار النفط بعد قرار الفيدرالى بخفض الفائدة مدعومًا بتوقعات زيادة الطلب العالمى على الطاقة مع اتجاه المركزى الأمريكى نحو تيسير السياسة النقدية.

ارتفعت العملات الرقمية عقب قرار خفض أسعار الفائدة الأمريكية، واقتربت بيتكوين من مستوى ١١٨ ألف دولار، لأول مرة فى شهر، بعد الخسائر القوية التى تكبدها سوق الكريبتو خلال الأسابيع القليلة الأخيرة.

وعزز قرار خفض الفائدة أسعار العملات المشفرة، التى التقطت أنفاسها خلال تعاملات الأربعاء الماضي، قبل أن تتراجع مرة أخرى فى ختام الأسبوع.

ارتفع الدولار الأمريكى خلال تعاملات يوم الخميس، مسجلًا أكبر مكاسبه اليومية فى أسبوعين، مدعومًا بتصريحات «جيروم باول» رئيس مجلس الاحتياطى الفيدرالى وتوقعاته بشأن صعود التضخم واستمرار ارتفاع الأسعار هذا العام.

وأضاف «باول» أن حالة عدم اليقين بشأن تأثير الرسوم الجمركية التى فرضها الرئيس «دونالد ترامب» مؤخرًا على معدل التضخم مازالت مستمرة.

وصعد مؤشر الدولار- الذى يقيس أداء العملة الأمريكية مقابل ست عملات رئيسية أخرى» بنحو ٠,٣٥٪ ليصل إلى ٩٧,٢٣ نقطة، بعدما اقترب من مستوى ٩٧,٣١ نقطة بزيادة قدرها ٠,٤٥٪، وهى أكبر زيادة يومية منذ ٢ سبتمبر الجاري.

وحسب التوقعات، فإن هذه التأثرات لن تكون الأخيرة، ولكنها تمثل استجابة فورية من الأسواق المختلفة لقرار المركزى الأمريكي، والذى كان متوقعًا على نحو كبير قبل إصداره بعدة أشهر.

قفزت حوالى 90% لتصل إلى 133.3 مليار جنيه

«الأهلى المصرى» يضاعف أرباحه فى 2024

عقدت الجمعية العامة للبنك الأهلى المصرى يوم الأحد الموافق ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥ لإعتماد القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، حيث أعلن البنك الأهلى المصرى نتائج أعماله محققا أرباح قبل الضرائب قدرها ٢٢٣ مليار جنيه، وصافى أرباح بعد الضرائب قدرها ١٣٣,٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٨٩٪ مقارنة بـ ٧٠,٧ مليار جنيه فى ديسمبر ٢٠٢٣.

واستمراراً للنتائج المتميزة للبنك الأهلى المصري، بلغ إجمالى المركز المالى ٨,١ تريليون جنيه فى ديسمبر ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٥,٢ تريليون جنيه فى ديسمبر ٢٠٢٣ بمعدل نمو ٥٥٪ وصولاً إلى نحو ٨,٨ تريليون جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥ ، كما ارتفعت حقوق الملكية فى ديسمبر ٢٠٢٤ بنحو ٢٣٧ مليار جنيه عن ديسمبر ٢٠٢٣ لتسجل ٥٣٤ مليار جنيه بمعدل نمو ٨٠

واستمراراً لثقة عملاء البنك الأهلى المصري، فقد وصل إجمالى ودائع العملاء إلى ٥ تريليون جنيه فى ديسمبر ٢٠٢٤ بزيادة قدرها ١٢٣٠ مليار جنيه عن ديسمبر ٢٠٢٣ بمعدل نمو ٣٣ وصولا إلى نحو ٥٠٦ تريليون جنيه فى أغسطس ٢٠٢٥ وهى الثقة التى يؤكدها عدد عملاء البنك الذى تجاوز ٢١,٥ مليون عميل فى ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل نحو ١٩.٨ مليون عميل فى ديسمبر ٢٠٢٣ بمعدل نمو ٩٪.

وسعياً من البنك لتشيط الاقتصاد القومى فى مختلف القطاعات، فقد نمت إجمالى محفظة قروض العملاء والبنوك بنحو ٦٤٪ عن ديسمبر ٢٠٢٣ ، حيث سجلت ٣٩٤٨ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل نحو ٢٤٠٧ مليار جنيه فى ديسمبر ٢٠٢٣ ، لتستمر فى النمو لتصل إلى نحو ٤٤٥٣ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥

وإيمانا بالدور الحيوى الذى تمثله المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وضرورة دعم هذا القطاع لقدرته على تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ومتوازنة وتوفير فرص عمل فى جميع القطاعات والحد من البطالة، فقد قام البنك بمنحتمويلات تصل إلى ١٧٢ مليار جنيه فى ديسمبر ٢٠٢٤ بمعدل نمو ١٠٪ وصولاً الى ١٩٤ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥ ، هذا بالمقارنة بـ ١٥٧ مليار فى ديسمبر ٢٠٢٣

وعلى صعيد قطاع تمويل الشركات الكبرى إستمر البنك الأهلى المصرى فى دعم عملائه والاقتصاد القومى بشكل عام وذلك بتوفير الإحتياجات التمويلية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادى والمساندة المشروعات القومية بمختلف القطاعات التى تمس احتياجات المواطنين، حيث ارتفعت محفظة قروض الشركات الكبرى بنحو ١٤٥٧ مليار جنيه لتصل إلى ٣٤١٣ مليار جنيه فى ديسمبر ٢٠٢٤ بمعدل نمو ٧٥ ولتتخطى ٣٨٣٧ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥.

وفى مجال التجزئة المصرفية ارتفعت محفظة القروض لتصل إلى ٣٥٧ مليار جنيه فى ديسمبر ٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٦٥ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٢٪ عن ديسمبر ٢٠٢٣، محققا نحو ٤٢٢ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥

وفى ضوء إستراتيجية البنك والتى تعطى أولوية لتقديم أفضل الخدمات لعملائه واستمراراً لتفعيل مبدأ الشمول المالى وتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية خاصة فى ظل الحرص على تقليل الزحام داخل فروع البنك، فقد تم استقطاب نحو مليون عميل جديد فى مجال الإنترنت البنكى « الأهلى نت » ليصل إجمالى عدد العملاء المشتركين بالخدمة منذ انطلاقها إلى ٨,٨ مليون عميل فى ديسمبر ٢٠٢٤ بمعدل نمو ١٣ مقابل ٧,٨ مليون عميل فى ديسمبر ٢٠٢٣ ، كما ارتفع عدد المشتركين بمحفظة الفون كاش ليصل إلى ١,٥ مليون عميل فى ديسمبر ٢٠٢٤ و تم اغلاق نحو ٠,٢ مليون محفظة غير مفعلة للخدمة خلال العام التزاماً بتعليمات البنك المركزى المصري، كما تم إلغاء إشتراك نحو ٠,٣ مليون محفظة بناء على طلب العملاء

كما بلغ إجمالى عدد معاملات التحويلات اللحظية الصادرة و الواردة IPN (INSTAPAY) التى تمت خلال عام ٢٠٢٤ عدد ٣٣٣ مليون حركة تقريباً بإجمالى مبلغ ١,٥ تريليون جم فى حين بلغت عدد الحركات خلال عام ٢٠٢٣ عدد ٧٣ مليون حركة بإجمالى مبلغ ٤٢٨ مليار جم فقط بزيادة فى القيمة ٢٥٠٪.

كما ارتفع عدد ماكينات الصارف الآلى الـ ATM إلى نحو ٧٢٣٢ ماكينة فى ديسمبر ٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٥٢٢ ماكينة عن ديسمبر ٢٠٢٣ بمعدل نمو ٪ مع وصولها إلى ٧٣٦٩ فى أغسطس ٢٠٢٥، وارتفع عدد ماكينات الـ POS فى ديسمبر ٢٠٢٤ لنحو ٦٣٣ الف ماكينة مقابل نحو ٥٢٣ ألف ماكينة فى ديسمبر ٢٠٢٣ بمعدل نمو ٢١٪ لتصل فى أغسطس ٢٠٢٥ إلى أكثر من ٧٣١ ألف ماكينة.

وتطبيقا لإستراتيجية البنك فى التوسع الجغرافى للتيسير على عملائه والوصول إلى أكبر قاعدة من العملاء خاصة فى الأماكن غير المشمولة بالخدمات المصرفية بالشكل الكافى، نجح البنك فى افتتاح٢٢ فرعاً جديداً ليصل بذلك إجمالى شبكة الفروع فى ديسمبر ٢٠٢٤ إلى ٦٧٩ فرع ومكتب ووحدة مصرفية منتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية لتكون قريبة لمختلف شرائح عملاء البنك، واستمر البنك فى زيادة شبكة فروعه فى كافة المحافظات خلال العام الحالى ليصل عدد فروعه إلى ٦٩٠ فرع فى أغسطس ٢٠٢٠ منها ١٧ فرع خدمة إلكترونية مستقل و ٢١ فرع تقليدى مزود بقسم الكترونى ووحدة متنقلة

وإيماناً بأهمية المسئولية المجتمعية والتى تؤثر بصورة مباشرة فى تلبية جانب من احتياجات المواطن المصرى الصحية والتعليمية والمعيشية، فقد تركزت سياسة البنك فى دعم ثلاثة محاور رئيسية وهى القطاع الصحى وقطاع التعليم ومجال تطوير العشوائيات ومكافحة الفقر، إضافة إلى دعم المرأة المعيلة ومساندة ذوى الهمم، حيث بلغ إجمالى مساهمات البنك فى مجالات المسئولية المجتمعية فى ديسمبر ٢٠٢٤ نحو ١,٨ مليار جنيه تم منحها وفقا ومعايير التنمية المستدامة لضمان أفضل الأثر على المواطن المصري.

وتتويجاً للجهد المبذول من جانب كافة فرق العمل بالبنك، فقد حصل البنك على العديد من الجوائز خلال العام المالى ديسمبر : ٢٠٢ حيث حصد جوائز فى خدمات التجزئة المصرفية، المسئولية المجتمعية، الشمول المالى والخدمات الرقمية والموقع الإلكتروني، بالإضافة إلى تحقيق مستويات متقدمة وريادية فى عدة تصنيفات محلياً وإفريقيا من عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية المتخصصة فى المجال الاقتصادى والمصرفى مثل MEED: MENA Banking Awards Gazet International World Business Outlook Global Finance International Business Magazine EMEA Finance ❖ Magazine Global Brand Awards وهو ما يعكس أفضلية خدمات البنك فى مختلف مجالات العمل المصرفى.

المركز المالى للبنك يقفز 55% ليبلغ 8.1 تريليون جنيه.. و5 تريليون ودائع

48.3 مليار دولار حصيلة صفقات معرض «أفريكسبم بنك»..

8 بنوك مصرية تبدأ تسوية المدفوعات الأفريقية بالعملات المحلية

الجزائر- منال عمر:

أعلن البنك الأفريقى للتصدير والاستيراد «أفريكسبم بنك» أن إجمالى الصفقات الموقعة بين الدول والشركات والبنوك الأفريقية وصل نحو ٤٨,٣ مليار دولار خلال فعاليات المعرض الأفريقى للتجارة البينية ٢٠٢٥ فى نسخته الرابعة ليتخطى الرقم المستهدف ٤٤ مليار دولار.

وحصدت الجزائر الدولة المضيفة للمعرض على ٢٣ مليار دولار من إجمالى الاتفاقيات الموقعة منها ١١,٤ مليار دولار اتفاقيات موقعة بالفعل و١١,٦ مليار دولار اتفاقيات مخطط توقيعها مستقبليا.

تم إقامة المعرض فى الفترة من ٤ إلى ١٠ سبتمبر ٢٠٢٥ فى الجزائر بحضور أكثر من ٣٥ ألف مندوب وألفى عارض.

وجاء المعرض الأفريقى البينى بالتعاون بين «أفريكسيم بنك» بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (أفكفتا).

وتم افتتاح المعرض بيوم القمة الرئاسية، بحضور عبد المجيد تبون رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية إلى جانب الرئيس النيجيرى السابق ورئيس المجلس الاستشارى لـ IATF، والرئيس أولوسيجون أوباسانجو، وبطل اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية محمدو إيسوفو، الرئيس السابق للنيجر، والعديد من رؤساء الدول والحكومات من مختلف الدول الأفريقية والكاريبية، ورئيس أفريكسيم بنك بنديكت أوراما، والأمين العام لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية وامكيلى ميني، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقى محمود على يوسف.

وقال مايك إجبالو الرئيس التنفيذى لمنصة الدفع والتسوية للبلدان الأفريقية (PAPSS)، إنهم تلقوا موافقة البنك المركزى المصرى للترخيص لثمانى بنوك مصرية «حكومية وخاصة» منها البنك التجارى الدولى «CIB» للإنضمام لمنصة الدفع والتسوية «للتجارة البينية» بين مصر والدول الأفريقية بالعملات المحلية من سبتمبر الحالي.

وتعد آلية بابس هى منصة لتسوية المدفوعات بين الدول الأفريقية بالعملات المحلية بدلا من الدولار وتابعة للبنك الأفريقى للتصدير والاستيراد «أفريكسيم بنك» تم إطلاقها قبل عامين.

وكان البنك المركزى المصرى أعلن فى ديسمبر الماضى اعتماد اتفاقية مشاركة مصر البنك فى نظام الدفع والتسوية الإفريقي«PAPSS» بالعملات المحلية فى خطوة من شأنها تسريع حركة التبادل التجارى بين مصر الدول الأفريقية وتقليل هيمنة الدولار.

وأوضح مايك أن من بين البنوك الثمانية بنكا سيكون جاهزا للعمل من الشهر الحالى مفضلا عدم ذكر اسمه والإفصاح عن أسماء باقى البنوك حتى التنسيق معها.

وقال مايك أوجبالو الرئيس التنفيذى لنظام الدفع والتسوية الإفريقى (PAPSS)، إن المدفوعات العابرة للحدود تواجه فى إفريقيا عدة صعوبات، أبرزها تجزئة أنظمة الدفع الإقليمية، وارتفاع تكلفة الحوالات، واعتماد الدول على العملات الأجنبية.

وتابع: "عندما يقوم الناس بالدفع عبر الحدود، فإنهم يدفعون مقابل الطعام والسكن واحتياجات الأعمال الأساسية. يجب أن تأتى ازدهارات إفريقيا من التجارة، وهذا يتطلب حل أنظمة الدفع المجزأة والمكلفة".

وذكر أنه حاليًا يعمل فى إفريقيا ٨ جماعات اقتصادية إقليمية، لكن ٤ فقط لديها أنظمة دفع إقليمية تعمل بمعزل عن بعضها، دون تنسيق.

وأضاف تبلغ تكلفة التحويلات الداخلية ٢٠٪ أكثر عند إرسال ٢٠٠ دولار داخل إفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بأى منطقة أخرى. كما أن أكثر من ٨٠٪ من المعاملات من إفريقيا إلى الولايات المتحدة تخدم فى نهاية المطاف المستفيدين داخل القارة، مما يعكس اعتمادها على التسويات الخارجية.

واستعرض الحلول الرئيسية التى أطلقتها PAPSS لمواجهة هذه التحديات وتشمل:

١. نظام الدفع الأولي: يتيح إجراء المدفوعات من أى حساب فى إفريقيا إلى أى حساب آخر أو شبكة بالعملات المحلية، بدعم كامل من البنوك المركزية، ويقلل من التأخيرات القضائية والعملية المعتادة عند تحويل الأموال عبر الحدود.

٢. سوق العملات الإفريقية: يتيح الوصول إلى مئات المليارات من الدولارات المحبوسة فى الأسواق الإفريقية المختلفة، حيث يقدر أن ٢٠–٥٠ مليار دولار ما زالت مرتبطة بالأسواق، بينما حسّن النظام بالفعل السيولة لشركات الطيران والتأمين وغيرها من الشركات، ما يسمح باستخدام الأموال عبر الحدود بكفاءة وأمان.

٣. نظام التسوية الإفريقي: يوفر إطار دفع تحت السيطرة الإفريقية، يمكّن من إجراء المعاملات بالعملات المحلية دون إشراف خارجي، ويطابق المراكز المالية بشكل ذكي، مما يتيح للمستخدمين فى نيجيريا، مصر، كينيا، وغيرها من الأسواق إجراء معاملات سلسة وإنفاق الأموال محليًا، مع تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية.

ولفت إلى سرعة توسع الشبكة لتشمل ١٨ دولة إفريقية: الجزائر، جزر القمر، جيبوتي، مصر، غامبيا، غانا، غينيا، كينيا، ليبيريا، مالاوي، المغرب، نيجيريا، رواندا، سيراليون، تونس، أوغندا، زامبيا، وزيمبابوي.

وأكد أوجبالو أن عدد سكان إفريقيا البالغ ١,٤ مليار نسمة، يعادل سكان الصين والهند، يمثل سوقًا ضخمًا إذا ما تمت معالجة المدفوعات عبر العملات والحدود بكفاءة. ويوفر نظام PAPSS، بما فى ذلك البنوك المركزية والمفاتيح والبنوك التجارية ومنصات التقنية المالية، شبكة موحدة لتوسيع نشاط الشركات خارج الأسواق الوطنية، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من تسوية معاملاتها عبر القارة.

وأشار إلى أن النظام ساهم فى خفض التكاليف وأوقات المعالجة، حيث خفضت منصة تشيس إكس تكاليف المعاملات وقصرت دورة الدفع من خمسة أيام إلى فترة أقصر، مع الحفاظ على معايير التعرف على العميل (KYC) ومكافحة غسل الأموال (AML) وكشف الاحتيال، دون المساس بالأمان، ولم تسجّل أى حوادث احتيال.

وأعلن البنك الأفريقى للتصدير والاستيراد أنه يعتزم إطلاق شركة جديدة تحت اسم "الأفريقية للتجارة والصناعة" (SATCI)، برأسمال أولى مليار دولار.

وقال بنديكت أوراماه، رئيس مجلس إدارة البنك الأفريقى للتصدير والاستيراد «أفريكسيم بنك» إن نصيب الفرد بأفريقيا من إجمالى الدخل المالى ارتفع من ١٩٠٠ دولار فى ٢٠١٦ إلى ٢٥٠٠ دولار فى ٢٠٢٤.

وأوضح أنه رغم هذا الارتفاع فإن تقارير البنك الدولى ومنظمة أوكسفام لعام ٢٠٢٢ أشارت إلى أن فوائد هذا النمو ركزت على نسبة قليلة من السكان، ما زاد الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وأشار أوراماه إلى أن البنك خصص ٢ مليار دولار لدعم هذه الحكومات بالتمويل التجارى والاستثماري.

وقال الدكتور جاينمور زانامووي، مدير تسهيل التجارة وتعزيز الاستثمار فى أفريكسيم بنك، إن البنك أطلق آلية تمويل بقيمة ١٠ مليارات دولار لدعم القطاع الخاص المحلى فى استغلال الفرص التى توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية AfCFTA.

إجراء المراجعتين الخامسة والسادسة فى أكتوبر..

4 شروط لصرف 2.4 مليار دولار من «قرض الصندوق»

كتبت- منال عمر:

فى تصريح مقتضب قالت جولى كوزاك، المسؤولة عن اتصالات صندوق النقد الدولى إن الصندوق يعتزم صرف ٢٧٤ مليون دولار أول شريحتين من قرض الصلابة والاستدامة لمصر البالغ ١,٣ مليار دولار بعد تنفيذ شرطين دون الإفصاح عن تفاصيلها.

كانت مصر حصلت فى أبريل الماضى على موافقة صندوق النقد الدولى بالحصول على قرض بقيمة ١,٢ مليار دولار من صندوق الاستدامة التابع له يصرف على ١٠ شرائح.

وأكدت جولى كوزاك، إنه من المتوقع أن تتم زيارة مصر فى شهر أكتوبر المقبل لإجراء المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج القروض بعد تنفيذ إجراءات اقتصادية أعمق المتفق عليها.

يدعم صندوق النقد برنامج الإصلاح الاقتصادى لمصر بقرض بقيمة ٨ مليارات دولار حصلت منها على نحو ٣,٢ مليار دولار، ولكن عدم اعتماد الصندوق المراجعة الخامسة عرقل من تسلم مصر شريحة جدية بقيمة ١,٢ مليار دولار.

فى حال اعتماد الصندوق المراجعة الخامسة والسادسة سيتيح لمصر تسلم دفعتين جديدتين بإجمالى ٢,٤ مليار دولار من القرض وفق المتفق عليه فى البرنامج.

لكن ماذا يحتاج صندوق النقد الدولى من مصر قبل اعتماد المراجعتين؟

تسريع برنامج الطروحات

حث صندوق النقد الدولى الحكومة المصرية على رفع بصمتها عن الاقتصاد لصالح القطاع الخاص من خلال تسريع برنامج الطروحات الحكومية التى أعلنت عنه والتخارج من الاستثمار فى بعض القطاعات وفق وثيقة ملكية الدولة.

يرى صندوق النقد أن تخارج الدولة من الاقتصاد لصالح القطاع الخاص سيساهم فى تقليل عبء الدين على الدولة والمصروفات وزيادة الحصيلة من الضرائب والخدمات وتنمية موارد النقد الأجنبى بشكل مستدام بدلا من الاقتراض.

فى فبراير ٢٠٢٣، أعلنت مصر طرح ٣٢ شركة مستهدفة منها التخارج من حصصها كاملة أو جزء منها عبر البورصة أو البيع المباشر لمستثمر أجنبى أو محلي.

بحسب تصريحات سابقة لمحمد معيط وزير المالية السابق، تخارجت مصر من نحو ٥,٦ مليار دولار من حصص مملوكه لها فى بعض الشركات حتى نهاية ٢٠٢٤.

لكن بسبب التوترات الجيوسياسية بالمنطقة أدت إلى عرقلة تنفيذ البرنامج وفق الجدول الزمنى المتفق عليه.

قال جهاد أزعور مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فى صندوق النقد الدولي، فى تصريحات صحفية سابقة إن هناك ضرورة لمصر لخفض معدل الدين من الناتج المحلى الإجمالى وتحسين إدارته ولن يأتى ذلك إلا من خلال تنفيذ برنامج الطروحات.

وخلال آخر شهرين كشف التقرير المالى لوزارة المالية أن مصر تستهدف جمع ما بين ٤ و٥ مليارات دولار من بيع حصص مملوكة للدولة فى ١١ شركة خلال العام المالى الجاري.

كانت وزارة المالية أعلنت أن قائمة الشركات الـ١١ التى تستهدف الحكومة طرح حصص منها، تتضمن ٥ شركات مملوكة للقوات المسلحة، وهى الوطنية لبيع وتوزيع المنتجات البترولية (وطنية)، والشركة الوطنية لتعبئة المياه الطبيعية (صافى)، وشركة سيلو فودز للصناعات الغذائية، وشركة «تشيل آوت» لتشغيل محطات الوقود، والشركة الوطنية للطرق.

رفع الدعم عن الوقود

يطالب صندوق النقد الدولى مصر برفع الدعم نهائيا عن البنزين والسولار بنهاية العام الحالي، وفق تعهداتها بهدف تخفيف عبء المصروفات على الموازنة العامة للدولة.

أدى تحرير سعر الصرف خلال آخر ٣ سنوات إلى تراجع الجنيه مقابل الدولار وبالتالى زيادة عبء الدعم على الموازنة العامة للدولة.

لجأت مصر إلى رفع سعر البنزين والسولار ٤ مرات منها ٣ مرات فى ٢٠٢٤ والرابعة كانت فى أبريل ٢٠٢٥ تنفيذا للبرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

وتعقد لجنة التسعير التلقائى للمنتجات البترولية المعنية بمراجعة وتحديد أسعار بيع المنتجات البترولية اجتماعها الشهر المقبل، بحسب ما قالته اللجنة فى اجتماعها الأخير فى أبريل الماضي.

ويرى مدحت يوسف، نائب رئيس هيئة البترول سابقًا أن اتفاق مصر مع صندوق النقد يدفع اتجاه اللجنة لتطبيق زيادة جديدة فى الأسعار، تمهيدًا لرفع الدعم نهائيًا مع نهاية العام قد تتجاوز ١٠٪ بالنسبة للسولار والبوتاجاز نظرًا لبعد أسعارهما الحالية عن التكلفة الفعلية، بينما بنزين ٩٥ يقترب بالفعل من سعر التكلفة، ورجح أن تكون الزيادة المرتقبة فى أسعار بنزين ٩٢ و٨٠ و٩٥ محدودة.

مرونة سعر الصرف

يرى صندوق النقد أن حفاظ البنك المركزى على سعر صرف مرن يعد حجر الزاوية فى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى وخروج مصر من الأزمة الاقتصادية وقدرتها على مواجهة أى ضغوط عالمية.

أكد صندوق النقد خلال مراقبته لتنفيذ مصر برنامج الإصلاح الاقتصادى باتباع البنك المركزى سعر صرف مرن يتم تحديده وفق العرض والطلب دون تدخل من المركزي. فى مارس ٢٠٢٤ أعلن البنك المركزى تحرير سعر الصرف بهدف القضاء على الدولرة وسد فجوة النقد الأجنبى ليرتفع الدولار بنحو ٥٥٪ من ٣٠,٩٤ جنيه إلى ٤٨,٢٥ جنيه لكل دولار بنهاية تعاملات البنوك اليوم. ساهم هذا القرار فى زيادة موارد النقد الأجنبى وعودة تحويلات المصريين العاملين بالخارج للتداول فى البنوك والصرافات بدلا من السوق السوداء لتجارة العملة. فى وقت سابق أعلن البنك المركزى المصرى ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج ٦٩,٦٪ إلى ٣٢,٨ مليار دولار خلال أول ١١ شهرا من العام المالى ٢٠٢٤-٢٠٢٥ مقابل نحو ١٩,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

محاربة التضخم والفائدة

حذر صندوق النقد الدولى البنك المركزى من التسرع فى خفض سعر الفائدة قبل التأكد من تراجع معدل التضخم بشكل مستدام فى ظل الحاجة لتمويل عجز الموازنة.

قبل ٤ أشهر عكس البنك المركزى اتجاهه المتشدد لرفع سعر الفائدة إلى اتباع سعر صرف مرن بخفض سعر الفائدة ٥,٢٥٪ على ٣ مرات لأول مرة منذ ٤ سنوات ونصف آخرها ٢٪ فى أغسطس الماضى لتنخفض إلى ٢٢٪ للإيداع و٢٣٪ للإقراض.

جاء ذلك بعد أن تباطأ معدل التضخم على مستوى مدن مصر إلى ١٢٪ للمرة الثالثة على التوالى فى أغسطس الماضى من ١٣,٩٪ فى يوليو بعد أن وصل إلى مستوى قياسى ٣٨٪ فى سبتمبر ٢٠٢٣.

يستهدف البنك المركزى معدل تضخم بمتوسط ٧٪ بزيادة أو أقل ٢٪ بنهاية الربع الرابع من ٢٠٢٥ على أن يتراجع إلى ٥٪ بزيادة أو أقل ٢٪ بنهاية الربع الرابع فى ٢٠٢٨.

صافى الربح يرتفع إلى 81.3 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2024..

«بنك مصر» يحقق طفرة هائلة فى معدلات نمو قطاعات الأعمال

اعتمدت الجمعية العامة لبنك مصر القوائم المالية للسنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وذلك يوم الأحد الموافق٢١ سبتمبر ٢٠٢٥، و قد أظهرت المؤشرات المالية لأداء أعمال البنك تحقيق طفرة فى معدلات نمو جميع قطاعات الأعمال؛ حيث بلغ إجمالى المركز المالى نحو ٣,٦١٠ مليار جنيه بنهاية ديسمبر٢٠٢٤ مقابل ٢,٥٥١ مليار جنيه بنهاية ديسمبر٢٠٢٣ بمعدل نمو ٤١ ٪، وقد جاء فى حدود ٤,١٢٠ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥ ، كما قفز رصيد صافى القروض المباشرة للعملاء بمعدل نمو ٣١ ٪ ليصل إلى ١,١٩٧ مليار جنيه بنهاية ديسمبر٢٠٢٤ مقابل ٩١٢ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣ نتيجة نمو إجمالى قروض الأفراد بنسبة ١٨ ٪ ونمو إجمالى قروض المؤسسات بنسبة ٤١ ٪، وقد جاء فى حدود ١,٣٤٢ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥ ، كما شهد رصيد ودائع العملاء نمواً بنسبة ٣٣ ٪ ليصل إلى ٢,٤٩٨ مليار جنيه بنهاية ديسمبر٢٠٢٤ مقابل ١,٨٧٥ مليار جنيه بنهاية ديسمبر٢٠٢٣، وقد جاء فى حدود ٢,٨٧٤ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥، وقفز البنك بإجمالى أرباحه قبل الضرائب إلى ١٢٧,٥ مليار جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٤٦,٢ مليار جنيه مصرى للضرائب ليصل صافى الربح عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ إلى ٨١,٣ مليار جنيه مصري.

وجدير بالذكر زيادة محفظة التجزئة المصرفية بمعدل نمو ١٨ ٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣ وبمعدل نمو ٢٢٪ بنهاية أغسطس ٢٠٢٥ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، كما تخطى عدد البطاقات المصدرة ١٥,٥ مليون بطاقة، كما يصل عدد مواقع التجار المتعاقدين بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع البنك ٤٢٥ ألف موقع بجميع محافظات الجمهورية، ووصل حجم معاملات التجار المتعاقدين مع البنك (آلات POS – نظام التجارة الإلكترونية E-Commerce) إلى ما يزيد عن ٣١٩ مليار جنيه سنوياً، ويوفر البنك بتلك المواقع أحدث آلات الـ POS المتوافقة مع المعايير الدولية (PCI DSS) وذلك بإصدارها الأحدث ٣,٢,١ طبقاً لمتطلبات المنظمات الدولية.

وفيما يخص الصيرفة الإسلامية فى مجال التجزئة المصرفية فإنه يتم تقديم كافة الخدمات المصرفية الحديثة من خلال ٥٨ فرعاً للمعاملات الإسلامية « كنانة» منتشرة فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية بنهاية أغسطس ٢٠٢٥، وقد ارتفعت محفظة الصيرفة الإسلامية فى مجال التجزئة المصرفية بمعدل نمو ٣٣٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، وبمعدل نمو ٢٧ ٪ بنهاية أغسطس ٢٠٢٥ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

وقد بلغت محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر نحو ٤٢,٤مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤ ، ونحو ٤٨,١ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥ بمعدل نمو ١٤ ٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، وبلغ عدد عملاء محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن ١٣٠ ألف عميل فى ديسمبر ٢٠٢٤.

وبلغت محفظة الصيرفة الإسلامية فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نحو ٥ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، ونحو ٥,٩ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥ بمعدل نمو ١٨ ٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

ويواصل بنك مصر جهوده لدعم وتمكين قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، عبر حلول مالية وغير مالية مبتكرة تعزز الشمول المالى والنمو المستدام. وأطلق البنك عددًا من الحلول البنكية الرائدة، من أبرزها القرض الرقمى للمشروعات الصغيرة « اكسبريس»، والذى حقق تمويلات تجاوزت ٥٨,٤ مليار جنيه من خلال منح ٥٧ ألف قرض منذ اطلاقه فى سبتمبر ٢٠٢٠ حتى نهاية ٢٠٢٤، كما قدّم خدمة «القرض اللحظي» للمشروعات المتناهية الصغر بإجمالى تمويل يتخطى ١٠,٥ مليار جنيه منذ اطلاقه فى يناير ٢٠٢٢، إضافة إلى برنامج «ذات» أول برنامج تمويلى متكامل موجه لرائدات الأعمال، والذى استفاد منه أكثر من ٣٥ ألف من عملائنا بتمويلات تتجاوز ٣,٣ مليار جنيه منذ اطلاقه فى مارس ٢٠٢٢.

وفى إطار تقديم الدعم غير المالي، أطلق البنك ١٧ مركزًا لخدمات تطوير الأعمال قدمت أكثر من ١٣٧ ألف خدمة منذ اطلاقهم يوليو ٢٠١٩، وساهمت فى تمويل ٤,٠٠٠ مشروع بقيم تجاوزت ٢,٤٨ مليار جنيه.

وبالنسبة إلى تمويل الشركات الكبرى يعد بنك مصر من أكبر البنوك فى تمويل كافة المشروعات بمختلف القطاعات، وقد قفزت محفظة ائتمان الشركات والقروض المشتركة بمعدل نمو ٤٣ ٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، وارتفعت بمعدل نمو ١١ ٪ بنهاية أغسطس ٢٠٢٥ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، كما قفزت محفظة الصيرفة الإسلامية فى مجال ائتمان الشركات والقروض المشتركة بمعدل نمو ٨٢ ٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، وارتفعت بمعدل نمو ١٠ ٪ بنهاية أغسطس ٢٠٢٥ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

واستطاع بنك مصر خلال ٢٠٢٤ الانتهاء من ترتيب وتمويل والمشاركة فى (٢٨) عملية تمويلية مشتركة (نمطى – إسلامي) بإجمالى حجم تمويل يصل إلى ٢٠٩,١ مليار جنيه .

وفى إطار الشمول المالى يمتلك بنك مصر واحدة من أكبر شبكات الفروع داخل جمهورية بنك مصر العربية تخطت ٨٨٠ فرعاً حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٥، فضلاً عن تواجده الإقليمى والدولى من خلال ٥ فروع فى الإمارات وفرع فى فرنسا، إلى جانب بنوك تابعة فى لبنان وألمانيا ومكاتب تمثيل فى الصين، وروسيا، وكوريا الجنوبية، وإيطاليا، وكينيا. كما يمتلك البنك شبكة متطورة من آلات الصراف الآلى ATM تصل إلى نحو ٦,١٥٠ آلة صراف آلى بنهاية أغسطس ٢٠٢٥.

ويعد بنك مصر من البنوك التى تؤمن بالمسئولية المجتمعية، فهو أول بنك مصرى مملوك للدولة يحصل على موافقة منظمة المعايير الدولية لتقارير الاستدامة (GRI)، هذا كما يتوافق البنك مع معايير الأمم المتحدة UN Global Compact للمواطنة (المسئولية المجتمعية للمؤسسات)، كما أنضم للمبادرة المالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لإطلاق «المبادئ المصرفية المسؤولة».

وحصد بنك مصر أكثر من ٨٠ جائزة ومركزاً متقدماً فى عام ٢٠٢٤ من كبرى المؤسسات العالمية تقديراً وتتويجاً لإنجازاته المحققة وجهوده المبذولة بمختلف قطاعات الأعمال، ومنها يورومونى ومؤسسة إيميا فاينانس ومجلة جلوبال فاينانس ومجلة اليوروبيان البريطانية.

«طارق الرفاعى» معاون وزير الإسكان لقطاع المرافق فى حوار لـ«البورصجية»:

طفرة كبيرة فى البنية التحتية بمصر منذ 2014

جهود كبيرة من «الإسكان» فى مبادرة حياة كريمة.. وتغذية الساحل الشمالى من محطات التحلية

كتب – أدهم عبدالفتاح

كشف طارق الرفاعى معاون وزير الإسكان لقطاع المرافق أن الدولة المصرية حققت طفرة كبيرة فى قطاع المرافق والخدمات البنية التحتية منذ عام ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٥، وأشار «الرفاعي» فى حوار مع «البورصجية» إلى تخصص ٢١,٥ مليار جنيه للمشروعات البنيه التحتية فى موازنة العام المالى ٢٠٢٥-٢٠٢٦.

**** ما أبرز الخدمات التى يقدمها قطاع المرافق بوزارة الإسكان للمواطنين؟**

وزارة الإسكان مسؤولة عن مشروعات المرافق من البداية حتى النهاية، فهى الجهة المعنية بتقديم خدمات مياه الشرب والصرف الصحى بدءًا من تنفيذ المشروعات وحتى التشغيل والصيانة.

وتتولى التنفيذ جهتان رئيسيتان:

١. الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحي: يختص بتنفيذ المشروعات فى محافظات القاهرة، الجيزة، القليوبية والإسكندرية.

٢. الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي: تختص بتنفيذ المشروعات فى باقى المحافظات (حوالى ٢٣ محافظة).

**** وما دور الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي؟**

بعد انتهاء المشروعات، تنتقل مسؤولية التشغيل والصيانة والإحلال والتجديد إلى الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى وشركاتها التابعة (حوالى ٢٥ شركة)، وهى المسؤولة عن إدارة الاشتراكات وتحصيل الفواتير وخدمة المواطنين.

**** كيف تطورت خدمات مياه الشرب منذ عام ٢٠١٤؟**

منذ عام ٢٠١٤ أولت الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بمشروعات البنية التحتية، وارتفعت نسبة تغطية مياه الشرب من ٩٥٪ عام ٢٠١٤ إلى ٩٩٪ عام ٢٠٢٥، ولم يتبق سوى ١٪ من السكان – معظمهم خارج الحيز العمرانى – وتتم خدمتهم عبر مبادرة حياة كريمة.

كما ارتفعت أطوال شبكات المياه من ١٤٨ ألف متر فى ٢٠١٤ إلى ١٨١ ألف متر فى ٢٠٢٥ بزيادة قدرها ٣٣ ألف متر، وزاد عدد محطات المياه من ٢٧٠٥ محطات إلى ٣١٦٦ محطة.

وتم تنفيذ نحو ٦٥٠ مشروع مد وتدعيم للشبكات بالقرى ضمن حياة كريمة.

**** وماذا عن مشروعات الصرف الصحي؟**

شهدت الفترة الماضية طفرة كبيرة فى هذا القطاع:

ارتفعت نسبة التغطية من ٥٠٪ عام ٢٠١٤ إلى ٧٠٪ عام ٢٠٢٥.

فى المدن: ارتفعت من ٧٩٪ إلى ٩٦٪، مع استهداف الوصول إلى ١٠٠٪ بحلول النصف الأول من ٢٠٢٧.

فى الريف: ارتفعت التغطية من ١٢٪ فى ٢٠١٤ إلى ٦٠٪ فى ٢٠٢٥.

أطوال الشبكات ارتفعت من ٤٢ ألف كيلومتر إلى ٩٢ ألف كيلومتر.

عدد محطات المعالجة زاد من ٣٨٥ محطة إلى ٥٩٢ محطة.

**** ما دور مبادرة حياة كريمة فى قطاع المرافق؟**

وزارة الإسكان بذلت جهودًا كبيرة عبر حياة كريمة لتوصيل الخدمات لجميع أنحاء الجمهورية خاصة فى الصعيد والأقاليم.

المرحلة الأولى: تنفيذ ٨٩١ مشروع مياه و٩٢٣ مشروع صرف صحى بإجمالى ١٨١٤ مشروعًا، بتكلفة ١٢١ مليار جنيه، بالإضافة إلى وصلات مياه وإحلال وتجديد بقيمة ٣٩ مليار جنيه ومن المقرر انتهاء المرحلة الأولى فى ديسمبر ٢٠٢٥.

المرحلة الثانية حاليا فى إعداد الدراسات والتقارير الفنية.

المرحلة الثالثة يتم التنفيذ فيه بعد الانتهاء من المرحلة الثانية.

**** ما خطط قطاع المرافق للتوسع فى محطات التحلية؟**

الوزارة حققت طفرة كبيرة فى قطاع التحلية لمواجهة الزيادة السكانية وثبات حصة مصر من مياه النيل وفى ٢٠١٤ كان هناك ٣٦ محطة تحلية بطاقة ٨٤ ألف متر مكعب يوميا وصل عدد المحطات فى ٢٠٢٥ إلى ١٢٩ محطة بطاقة ١,٣ مليون متر مكعب يوميا كما نستهدف فى ٢٠٢٦ الوصول إلى ١٤٢ محطة بطاقة ١,٤٥ مليون متر مكعب يوميا.

**** هل هناك خطة لقطاع المرافق فى تحلية المياه الفترة المقبلة ؟**

قامت وزارة الإسكان ممثلة فى قطاع المرافق بوضع الاستراتيجية الخمسينية حتى ٢٠٥٠ حيث تستهدف إنتاج ٩ ملايين متر مكعب من المياه المحلاة.

**** ماذا عن قطاع المرافق فى الساحل الشمالي؟**

جميع المدن الساحلية سيتم تغذيتها من المياة من محطات التحلية.

**** ما حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع المرافق خارج مبادرة حياة كريمة؟**

تم إدراج نحو ٢١,٥ مليار جنيه لمشروعات المرافق خلال عامى ٢٠٢٥–٢٠٢٦، بخلاف المشروعات المدرجة فى مبادرة حياة كريمة.

وسط طفرات كبيرة فى المبيعات..

أرباح الشركات العقارية تخالف «نظرية ساويرس»

تقرير - محمد دسوقي:

زعم المهندس نجيب ساويرس، رئيس شركة أورا العقارية، أن أرباح شركات التطوير العقارى لا تتخطى ٢٪ فى بعض المشروعات، رغم تضاعف حجم المبيعات المليارية، معتبرا أن نسبة الأرباح مضحكة.

كما حذر الملياردير المصرى مرارا من فقاعة عقارية جراء ارتفاع الفوائد البنكية، وتحميلها للمشترين، منتقدا إعلان شركات تطوير عقارى خطط تقسيط تصل إلى ١٢ عاما فى بعض الأحيان.

وعلى خلاف التصريحات، رصدت جريدة «البورصجية» البيانات المالية المعلنة من الشركات المدرجة فى البورصة المصرية، حيث تبين أن العديد من الشركات تحقق أرباحا تتخطى النسبة التى حددها المهندس ساويرس مقارنة بإجمالى الإيرادات، رغم تباين أداء الشركات فى حجم المبيعات، التى حققت معظمها نموا فى المبيعات مقارنة بالعام ٢٠٢٤.

ففى إفصاح موجه لسوق المال، أعلنت مجموعة طلعت مصطفى العقارية، أنها حققت صافى ربح بلغ ٨,١١ مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو بالعام الجارى، لتسجل طفرة فى أرباحها التى بلغت ٤,٨ مليار جنيه فى الفترة المقارنة من ٢٠٢٤.

وبالمقارنة بحجم الأرباح، بلغت إيرادات المجموعة التى وصلت قيمتها السوقية إلى ١١٢ مليار جنيه، فى الـ٦ أشهر الأولى من العام، نحو ٢٤,٣٩ مليار جنيه، ما يعادل ٣٣,٢٥٪ نسبة الربح إلى الإيرادات.

وفى الأثناء، كشفت القوائم المالية المجمعة لشركة بالم هيلز للتعمير، ارتفاع أرباح الشركة بنسبة ٤٥٪، على أساس سنوي، خلال النصف الأول من العام الجاري، إلى ٢,٥٨ مليار جنيه، من صافى إيرادات بلغت خلال الستة أشهر الأولى من العام ١٥,٥٧ مليار جنيه، بنسبة ربح تناهز ١٦,٥٪.

أما شركة زهراء المعادى المدرجة فى البورصة بقيمة سوقية تتجاوز ٤,١٥ مليار جنيه، فأعلنت تحقيق إيرادات إجمالية بقيمة ٤٠٩,٦٨ مليون جنيه، خلال الستة أشهر الأولى من العام الجاري، بربح صافى قدره ٣٥٨ مليون جنيه، بنسبة تعادل ٨٧٪ من إجمالى الإيرادات.

وفى الفترة نفسها، سجلت مجموعة عامر القابضة، عامر جروب، ارتفاعا بأرباح الشركة بنسبة ١٢٩,٥٪ على أساس سنوي، إلى ٣١,٨٥ مليون جنيه، بإجمالى إيرادات وصلت إلى نحو ٥٧٥,٤٢ مليون جنيه، بربحية تتخطى ٥,٥٪.

وخلال الـ ٦ أشهر الأولى من العام، بينت القوائم المالية المجمعة لشركة سوديك، ارتفاع أرباحها بنسبة ١٠٦,٥٪ على أساس سنوي، بقيمة ١,٣ مليار جنيه، من إجمالى إيرادات بلغت ٤,٧٧ مليار جنيه، ما يوازى ٢٧,٢٥٪ أرباح صافية.

وعلى النقيض من تصريحات المهندس نجيب ساويريس، كشفت شركة أوراسكوم للتنمية مصر، التابعة لشركة أوراسكوم القابضة للتنمية التى يرأسها سميح ساويرس، عن ارتفاع أرباحها بنسبة ٢٢١٪، على أساس سنوي، بصافى ربح بلغ ٣,٠٣ مليار جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية يونيو، وبإجمالى إيرادات ١١,٥٢ مليار جنيه، بربح صافى يساوى ٢٦٪.

وعلى الرغم من تراجع أرباح شركة مدينة مصر فى الربع الأول من العام الجارى بنحو ٣٣٪، إلا أنها أعلنت تحقيق صافى ربح بلغ ٧٩٣,٨٥ مليون جنيه، بعد هبوط إيرادات الشركة إلى ٢,٥٦ مليار جنيه، بما يساوى ٣١٪ ربح مقابل الإيرادات المسجلة.

85% من وحدات «Vaya» بإطلالات على بحيرات شاطئية..

«إنرشيا» تقدِم أحدث مراحل «چيفيرا» فى «سيتى سكيب 2025»

تشارك شركة «إنرشيا للتنمية العقارية» فى معرض سيتى سكيب مصر ٢٠٢٥، بوحدات مميزة فى مشروع «Vaya»، الذى يُجسِّد فلسفة الشركة فى الجمع بين الجودة والابتكار والاستثمار المضمون؛ حيث يتمتع أكثر من ٨٥٪ من وحداته بإطلالات خلابة على ٢٠٠ ألف متر مربع من البحيرات الشاطئية الصالحة للسباحة، تصطف على جانبيها شواطئ رملية تمتد لأكثر من ٣ كيلومترات.

ويمنح «Vaya» لعملائه حياةً ساحليةً بمواصفات خيالية؛ تتنوع فيها المساحات، مع خطط سداد مرنة، توفر وسائل الراحة والحياة العصرية طوال العام وليس فى فصل الصيف فقط.

ويتميز «Vaya» بتنوع كبير فى الوحدات؛ لتلبية مختلف الاحتياجات، إذ تتراوح المساحات من شقق بغرفة نوم واحدة إلى فلل واسعة بأربع غرف نوم، فضلاً عن استقلالية كل وحدة بفضل مداخلها الخاصة ومساحاتها الرحبة، إلى جانب مسار بمساحة ٧ آلاف متر مربع من الممرات المميَّزة.

ويقع «Vaya» فى قلب مشروع «چيفيرا»، على بُعد خطوات من الشاطئ والحدائق العامة، ومجموعة متكاملة من المرافق؛ بما فى ذلك المنطقة التجارية، والمستشفى.. وغيرهما، ما يجعله القلب النابض للمشروع.

وبهذه المناسبة، قال المهندس أحمد العدوي، الرئيس التنفيذى لشركة «إنرشيا للتنمية العقارية»، إن «إنرشيا» لديها استراتيجية ثابتة تقوم على تقديم فرص استثمارية لعملائها بأسعار وفترات سداد مناسبة، واختيار مواقع استراتيجية لبناء مشروعاتها، ما ينعكس على العائد الاستثمارى لهم على المدى الزمنى القصير.

وأشار العدوى إلى العائد الاستثمارى الكبير الذى حققته شركة «إنرشيا» لعملائها منذ انطلاقها فى السوق المصري؛ خصوصًا وحدات مشروع «چيفيرا» الذى تفخر الشركة بتقديم ومشاركة وحدات من أحدث مراحله«Vaya» فى معرض سيتى سكيب ٢٠٢٥، إذ زادت الوحدة خلال الـ٨ سنوات الماضية بنسبة٥٠٠ ٪؛ ما حقق عائدًا شديد التميز للعملاء.

وأضاف العدوى أن أكثر من٨٥ ٪ من وحدات«Vaya» ذات إطلالات خلابة على٢٠٠ ألف متر مربع من البحيرات الشاطئية الصالحة للسباحة؛ تصطف على جانبَيها شواطئ رملية تمتد لأكثر من٣ كيلومترات؛ ما يجعلها توفر جميع وسائل الراحة والحياة العصرية لقاطنيها طوال العام وليس فصل الصيف فقط، فـ«Vaya» تجسِّد فلسفةَ «إنرشيا» فى الجمع بين الجودة والابتكار والاستثمار المضمون.

ولفت الرئيس التنفيذى لشركة «إنرشيا للتنمية العقارية» إلى أن مشروع «چيفيرا» الذى يعتبر أهم المشروعات التى تنفذها الشركة حاليًا انقسم إلى عدة مراحل؛ هي:«Furl»، و«Cribs»،و«Quayside» و«Ayla»، ولكل منها تصميمات وطُرز معمارية مميزة؛ لكن يجمع بينها جميعًا الرفاهيةُ وتوفيرُ جميع الخدمات.

وتوقع الرئيس التنفيذى لشركة «إنرشيا للتنمية العقارية» أن يشهد «سيتى سكيب مصر» هذا العام إقبالاً قويًا من العملاء على شراء العقارات؛ سواء بغرض السكن أو الاستثمار، مضيفًا أن المعارض مهمة للقطاع العقاري؛ لما توفره من منصة تواصل مباشر بين الشركات العقارية والعملاء، وطرح أحدث ما وصل إليه السوق العقارى المصرى من تطورات، وأكثر المناطق الجديدة جذبًا للاستثمار.

من مؤسسة International Property Awards..

AREVA للتطوير تحصد 3 جوائز عالمية عن مشروع GLARE

احتفلت شركة AREVA Development، إحدى شركات مجموعة النزهة للاستثمار، بحصولها على ثلاثة جوائز عالمية ممنوحة من قبل مؤسسة International Property Awards ، والتى تعد واحدة من ارفع المؤسسات العالمية المتخصصة فى منح جوائز رفيعة المستوى فى قطاع التطوير العقارى ، وذلك عن مشروع GLARE كأفضل مشروع متعدد الاستخدامات وافضل مشروع مستدام مما اهل المشروع للفوز بالجائزة الثالثة كأفضل مشروع من حيث التصميم فى الوطن العربى .

واعرب المهندس عمرو يس – الرئيس التنفيذى لشركة اريفا للتطوير العقارى عن فخره بحصول الشركة على هذه الجائزة المرموقة، مؤكدا خلال كلمته خلال الحفل الذى نظمته الشركة وشارك به عدد من رجال التطوير العقارى والصحفيين والاعلاميين وشركاء النجاح للشركة أن هذه الجوائز تمثل اعترافا عالميا بقيمة ما تقدمه الشركة من مشروعات نوعية ومبتكرة فى السوق المصرى ، لافتا الى ان حصولهم على الجوائز الثلاثة من مؤسسة International Property Awards يعكس التزامهم بالتميز والابتكار، ويمنحهم دافعا أكبر لمواصلة تقديم مشروعات ترتقى بمستوى التجربة العقارية فى مصر وتضع عملاءنا فى قلب أولوياتنا .»

واشار يس الى إن رؤيتهم فى شركة اريفا للتطوير العقارى تنطلق من إيمانهم بأن العقار ليس مجرد مبنى ، بل بيئة حياة متكاملة تمكن الإنسان من العمل والنمو ، فى بيئة عمل مثالية تشجع على الإبداع و الابتكار ، موضحا ان الشركة استعانت باستشاريين عالميين فى التصميم المعمارى والهندسي، وركزت على ادق التفاصيل لفترة طويلة ، ليخرج المشروع كصرح متكامل يحقق مفاهيم الاستدامة من خلال واجهات حديثة بنظام Curtain Wall تسمح بالاستفادة من الإضاءة الطبيعية وتوفير استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى أنظمة تهوية طبيعية فى المساحات المفتوحة مثل منطقة الـPlaza، ودراسة دقيقة لحركة الشمس بما يضمن راحة مستخدمى المبنى بالكامل ، كما راعت الشركة معايير السلامة والبيئة عبر استخدام دهانات مضادة للبكتيريا وأرضيات مانعة للتزحلق، وتجهيز المبنى بأنظمة متقدمة لإدارة المخلفات، علاوة على أن المشروع مجهز لاستقبال ذوى الهمم بما يعكس التزاما حقيقيا بمفهوم التنمية المستدامة .

واكد يس ان حصول الشركة على هذه الجوائز يعكس جهود الشركة ورؤيتها الاستراتيجية فى تقديم مشروعات عقارية مبتكرة تواكب المعايير العالمية، وفى مقدمتها مشروعها الرائد GLARE، الذى يقع فى قلب التجمع الخامس على محور التسعين الشمالي، والذى يجمع بين الأنشطة الإدارية والتجارية والطبية فى تصميم معمارى عصرى يراعى معايير الاستدامة والجودة ، وتوفير مساحات مرنة ، ومداخل منفصلة لكل نشاط، وخدمات تكنولوجية متقدمة ، ومرافق تلبى متطلبات المستثمرين ورواد الأعمال بشكل عصرى ومبتكر .

وقالت ياسمين عبدالعظيم – رئيس قطاع التسويق بشركة اريفا للتطوير العقارى «إن حصول مشروع GLARE بجائزة International Property Awards شهادة عالمية على مدى قوة وابداع المشروع من حيث معايير الاستدامة والتصميم وجودة التنفيذ ، مؤكده ان إصرارهم كإدارة تسويق على المنافسة فى هذه المسابقة الدولية المرموقة، وسط مشروعات كبرى من مختلف دول العالم، جاء من إيمانهم العميق بأن GLARE يمتلك معايير ومواصفات عالمية تجعله جديرا بهذا التكريم، وأنه قادر على أن يمثل التطوير العقارى المصرى فى أرفع المحافل الدولية.

«الأهلى صبور 2025».. رؤية تتجدد وريادة تترسخ

على مدار أكثر من ثلاثين عامًا، لم تكن رحلة الأهلى صبور مجرد بناء مشروعات عقارية، بل صناعة تجارب حياة متكاملة ترسّخ معنى التميّز والريادة. وجاء عام ٢٠٢٥ ليكون شهادة حيّة على نجاح استراتيجية الشركة المتطورة، حيث انعكس هذا النهج فى كل ممارساتها ومفاهيم مشروعاتها، مقدّمًا حلولًا مبتكرة تلبى تطلعات العملاء وتتنبأ بطموحاتهم المستقبلية. واليوم، بعد أن حوّلت خبرتها الممتدة إلى إنجازات تُحاكى الطموحات، تبرز الأهلى صبورمكانتها كخيار أول لكل من يبحث عن استثمار يضمن العائد، أو منزل يُجسّد الطموح، أو تجربة حياة استثنائية ترتقى فوق التوقعات.

أربع ركائز.. فصل جديد من قصة نجاح الأهلى صبور فى ٢٠٢٥

شكّل عام ٢٠٢٥ نقطة تحوّل محورية فى مسيرة الأهلى صبور، إذ جسّد قوة استراتيجيتها المتطورة وقدرتها على تحويل الرؤية طويلة المدى إلى إنجازات ملموسة أعادت صياغة مشهد التطوير العمراني. وجاء هذا النجاح ثمرة أربعة ركائز رئيسية: بناء شراكات تخلق قيمة، اختيار وجهات استراتيجية واعدة، ابتكار مفاهيم مشروعات متجددة، والتوسع الإقليمى بتصدير الخبرة المصرية. هذه الركائز لم تُعزّز مكانة الشركة فحسب، بل رسّخت ريادتها كمطوّر قادر على تحويل خبرة ثلاثة عقود إلى قوة متجددة تصنع قيمة حقيقية ومستدامة للعملاء والمجتمع.

المحور الأول: الشراكات القوية.. من المنافسة إلى التكامل

فى عام ٢٠٢٥، برزت استراتيجية الشراكات القوية كأحد أهم محاور نجاح الأهلى صبور، حيث رسّخت الشركة نهجًا جديدًا يقوم على التكامل والتعاون بدلًا من المنافسة المباشرة. لم تعد السوق العقارية مجرد ساحة للمنافسة أو ميدانًا لتوزيع الحصص، بل مساحة لخلق قيمة مضافة أوسع أثرًا، تنعكس على جودة المنتج النهائى وتعزّز تجربة العملاء.

اختيار الشركاء المناسبين كان العامل الحاسم فى هذا التحول؛ إذ جمعت كل شراكة بين خبرات متكاملة وموارد متبادلة ورؤى منسجمة. وقد أثبتت التجارب الأخيرة فى الساحل الشمالى جدوى هذا النهج، حيث أثمرت تحالفات استراتيجية انعكست بشكل مباشر على الأفكار المبتكرة للمشروعات، وجودة المنتج النهائي، وأثرت تجربة العملاء، ورسخت قيمة المشروعات فى السوق.

هذا التحول لم يكن مجرد خيار تكتيكي، بل بداية لحقبة جديدة فى القطاع العقاري، تقوم فيها الشراكات الاستراتيجية بدور المحرك الرئيسى للابتكار، وتسريع وتيرة التنفيذ، وتوسيع نطاق الأثر. وهو ما رسّخ مكانة الأهلى صبور كمطوّر رائد يفتح الطريق أمام نموذج جديد للنجاح القائم على قوة التعاون.

المحور الثاني: الوجهات الاستراتيجية.. جوهر الرؤية وعامل النجاح الثابت

على مدار أكثر من ثلاثين عامًا، ظلّ هناك قاسم مشترك وراء نجاحات الأهلى صبور: القدرة على اختيار الوجهات الاستراتيجية؛ الاستثمار فى مواقع ذات فرص نمو مستدام وطلب طويل الأمد. هذه الرؤية الاستباقية لم تكن مجرد قرار استثماري، بل ركيزة رسّخت مكانة الشركة كمطوّر يسبق السوق بخطوة.

فى مستقبل سيتى شرق القاهرة، تمتلك الأهلى صبور أكبر محفظة أراضٍ فى المدينة تمتد على أكثر من ١,٠٠٠ فدان عبر ٧ مشروعات كبرى، لتصبح أول مطوّر يرسّخ مجتمعًا متكاملًا شهد دخول أولى العائلات للسكن. وخلال هذا العام، عززت الشركة ريادتها بإطلاق مشروع At East على آخر قطعة أرض فى المرحلة الأولى، مقدّمة من خلاله مفهوم Roofscape Apartments كابتكار غير مسبوق يوفّر مساحات خاصة فوق المنازل مجهزة كمراكز اجتماعية وترفيهية، لترسى بذلك معايير جديدة للتجربة السكنية العصرية.

وعلى الساحل الشمالي، رسّخت الشركة حضورها فى رأس الحكمة وسيدى حنيش، وهما من أبرز الوجهات الاستثمارية والسياحية الواعدة. ففى سيدى حنيش، أطلقت الشركة مشروع Summer ثم كشفت فى بداية هذا العام عن مرحلته الثانية Summer Vibes كوجهة عائلية متكاملة تضم تصميمات عصرية ومرافق شاملة. واليوم، بلغت محفظة أراضى الشركة فى المنطقة ١,٢٢٢ فدانًا، لترفع رصيدها إلى ٥ مشروعات كبرى — بعد إطلاق مشروعين جديدين خلال أقل من شهرين فقط فى عام ٢٠٢٥(YOUD) وTen Islands) — لتؤكد الأهلى صبور التزامها طويل الأمد بتحويل الساحل إلى وجهة استثمارية وسياحية عالمية.

المحور الثالث: المفاهيم الجديدة.. إعادة تعريف التجربة العمرانية

اختيار الوجهة كان البداية، لكن القيمة الحقيقية تتجلى فى المفاهيمالمبتكرة التى تصنع الفرق. وهنا برزت قدرة الأهلى صبور على تقديم نماذج جديدة للحياة العصرية، حيث لا تقتصر التجربة على المبانى والوحدات، بل تمتد لتشمل فلسفة متكاملة تراعى تنوّع أنماط الحياة واحتياجات مختلف الفئات؛ من العائلات الكبيرة والصغيرة، إلى الشباب ، أو حتى الأفراد الراغبين فى استثمار ذكى ووجهة تلبّى أسلوب حياتهم المتطور.

YOUD — مجتمع ذكى برؤية مبتكرة

فى رأس الحكمة، إحدى أكثر مناطق الساحل الشمالى جذبًا للاستثمار والنمو، جاءYOUD بالشراكة مع شركة «جدار»العقارية ليعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والطبيعة. وما يميّزه لا يقتصر على الموقع فقط، بل يشمل أيضًا رؤية تصميمية استثنائية فى توزيع الأرض؛ فعلى مساحة ١٦٤ فدانًا، خُصصت ٥٠ فدانًا للشاطئ، و١١٤ فدانًا للوحدات السكنية، إلى جانب المساحات المفتوحة والمسطحات الخضراء، مع واجهة شاطئية تمتد بطول ١,٠٥٠ مترًا. ولا يتجاوز البناء فيه ١٢٪ فقط، تاركًا ٨٨٪ للمساحات الخضراء والخدمات. أما المخطط المتدرج عبر ستة مستويات بارتفاعات تتراوح بين ٢٠ و٤٢ مترًا، فيضمن إطلالات بانورامية متميزة وخصوصية عالية. يمكن تلخيص فلسفةYOUD فى عبارة واحدة: «أينما كنت، ستظل المستطحات المائية فى مجال رؤيتك.»

ten islands — امتلك شاطئك الخاص لأول مرة فى مصر

على نفس الامتداد، جاء ten islands بالتعاون مع ريدى جروبالعقارية ليقدم تصميم استثنائى يقدّم لأول مرة فى مصر تجربة ساحلية تمنح كل وحدة شاطئها الخاص. ويتميّز المشروع بوجود مجموعة من البحيرات الرملية الممتدة بطول ١٠ كيلومترات، وقد استُلهم اسم المشروع من ماستر بلان فريد يقسّم هذه البحيرات إلى عشر جزر، ليشكّل بذلك مجتمعًا حصريًا من الفيلات فقط، يتميز بالخصوصية المطلقة والابتكار فى التخطيط والتصميم الذكى الذى يخاطب احتياجات العائلة المعاصرة.

أما التصميم المعمارى فمستوحى من الطراز الكاليفورني، ليمنح المشروع مزيجًا نادرًا من الخصوصية والتجربة البحرية الفريدة، ما يضع الأهلى صبور فى موقع الريادة عبر تقديم مفهوم ساحلى يوازى أرقى التجارب العالمية.

The Mornings – Own-to-Rent **أول مشروع فى مصر**

فى قلب القاهرة الجديدة، أطلقت الأهلى صبور مشروع The Mornings كأول نموذج «Own-to-Rent» فى مصر، بالتعاون مع شركة BirdNest الرائدة فى إدارة وتأجير الوحدات. هذه الشراكة الاستراتيجية لا تقتصر على خدمات التأجير أو الإدارة التشغيلية فحسب، بل تمتد لتشمل مرحلة تطوير المشروع ذاته، بما يضمن تحقيق أعلى قيمة لكل من المالك والمستأجر.

وبفضل ذلك النموذج المبتكر، يتمكن المستثمر من تحقيق دخل ثابت بمجرد سداد ٥٥٪ من قيمة الوحدة خلال ٣,٥ سنوات، مع مرونة سداد الجزء المتبقى من العوائد الإيجارية، ليحظى بتجربة تملّك واستثمار ذكية، آمنة، وخالية من الأعباء التشغيلية. ليصبح The Mornings نموذجًا استثماريًا يلبى متطلبات الأجيال الجديدة الباحثة عن قيمة مضاعفة.

التوسع الإقليمى ونقل المعرفة

امتد نجاح الأهلى صبور خارج مصر عبر مشروع وادى زها فى سلطنة عُمان، بالشراكة مع وزارة الإسكان والتخطيط العمرانى العُمانية. ويُعد المشروع الأول إقليميًا للشركة، وجزءًا من خطة لتطوير ثلاثة مشروعات كبرى على مساحة ١٠٠ فدان باستثمارات تبلغ ٤٤٠ مليون ريال عُماني، فى خطوة محورية نحو نقل خبرتها للأسواق الواعدة.

يقع المشروع فى قلب مدينة السلطان هيثم — أول مدينة ذكية متكاملة فى السلطنة — ويجسد مفهوم المجتمعات الذكية والمستدامة بما ينسجم مع رؤية عُمان ٢٠٤٠. ومن خلال تصميم معمارى يوازن بين الحداثة والطبيعة، يعكس المشروع قدرة الأهلى صبور على تقديم نموذج متكامل للتميز العقارى يتجاوز حدودها المحلية.

٢٠٢٥.. عام ترسيخ الريادة والانطلاق للمستقبل

أثبت عام ٢٠٢٥ أنه ليس مجرد محطة فى مسيرة الأهلى صبور، بل علامة فارقة رسّخت ريادتها محليًا وأطلقت حضورها إقليميًا. فمن الشراكات الاستراتيجية، إلى اختيار الوجهات الواعدة، إلى ابتكار مفاهيم جديدة تعيد تعريف التجربة العمرانية، وصولًا إلى نقل خبرتها إلى أسواق المنطقة، تواصل الشركة صياغة معايير جديدة للمستقبل العقاري.

بهذا النهج، تثبت الأهلى صبور أنها ليست فقط مطوّرًا عقاريًا رائدًا، بل قوة محركة تصنع المستقبل العمرانى فى مصر والمنطقة، وتفتح أمام عملائها ومستثمريها آفاقًا أوسع للثقة والفرص والنمو.

«باسل الصيرفى» خلال حوار مع «البورصجية»:

إطلاق أول صندوق عقارى فى مصر بقيمة مليار دولار

زيادة استثمارات «أدير إنترناشونال» إلى 70 مليار جنيه والتوسع فى 30 دولة

حوار - صفاء أرناؤوط:

كشف المهندس باسل الصيرفى، الرئيس التنفيذى لشركة «أدير إنترناشونال»، عن خطة الشركة لإطلاق أول صندوق عقارى فى مصر خلال النصف الثانى من عام ٢٠٢٦، متعدد الإصدارات بقيمة تصل إلى مليار دولار خلال خمس سنوات.

وأوضح الصيرفى، فى حوار مع «البورصجية»، أنه سيتم تقديم نموذج استثمارى لمجلس الوزراء وهيئة الرقابة المالية حول الصندوق، الذى يستهدف زيادة تصدير العقار المصرى وجذب عملة صعبة للبلاد، على أن يتم تأسيسه بالتعاون مع شركة مالية عالمية.

وأشار إلى أن نجاح الشركة منذ بدء أعمالها فى مصر خلال يونيو ٢٠٢٣ بمشروع تجارى إدارى على مساحة ٤٥ ألف متر مربع، دفعها إلى زيادة حجم أعمالها وتوسيع نطاق أنشطتها، وتوقيع شراكات إستراتيجية مع مجموعة من كبار المطورين المحليين.

وأكد أن «أدير إنترناشونال» لا تعمل كمطور عقارى أو مستثمر مباشر، وإنما كحلقة وصل احترافية بين المطورين والمستثمرين، بما يضمن تحقيق أفضل عوائد للطرفين، مع وجود تعاون وتنسيق مستمر مع عدد من الجهات الحكومية.

«أدير» تستهدف توقيع شراكات كبرى

أضاف الصيرفى أن الشركة تمضى فى تفعيل شراكات مع شركات كبرى؛ منها «حسن علام العقارية» و«ميلي» التابعة لـ«الأهلى صبور»، مع دراسة فرص استثمارية متنوعة بشرق وغرب القاهرة والسعودية، فضلًا عن التوسع فى القطاع الفندقى فى مصر باستثمارات تصل إلى مليارى دولار، عن طريق تحالف يضم ميدار، وحسن علام، وسمو للاستثمار، وأدير.

وكشف عن رفع «أدير إنترناشونال» استثماراتها فى مصر من ٥ مليارات جنيه إلى ٧٠ مليار جنيه، عقب توقيع اتفاقية تطوير مشروع «المستقبل سيتي» بالشراكة مع شركتَى «ميدار» و«باراجون»، مشيرًا إلى أن المشروع يتجاوز حجم استثماراته ٧٠ مليار جنيه، بعوائد مستهدفة تفوق ١٠٠ مليار جنيه خلال عشر سنوات.

نموذج أعمال مبتكر

وقال الصيرفى إن الشركة تدرس أيضًا فرصًا استثمارية فى وسط القاهرة، موضحًا أن أى فرصة استثمارية فى القطاع الفندقى تمثل أولوية، سواء على كورنيش النيل أو فى مواقع أخرى.

وأشار إلى أن الشركة تطبق نموذجها المبتكر «أدير بيزنس لاونج»، الذى يجمع المستثمرين كل ثلاثة أشهر لعرض الفرص الجديدة وبحث الشراكات، لافتًا إلى أن هذا النظام يُطبق بشكل دورى فى لندن والسعودية ودول أخرى تعمل بها الشركة.

وأضاف أن النموذج الاستثمارى للشركة يقوم على فصل إدارة المشروعات عن الاستثمار عبر شركة تضم مجموعة من المساهمين لإدارة الكيانات الاستثمارية؛ بما يضمن حقوق كل من المطور والمستثمر من خلال اتفاقيات واضحة وصريحة.

وأوضح أن الشركة تستهدف تنفيذ مشروع فندقى بوسط القاهرة يضم فندقًا رئيسيًا، مع خطة لإضافة مجموعة فنادق أخرى فى مراحل لاحقة.

الصناديق العقارية

وأشار «الصيرفى» إلى أن الصناديق العقارية تمثل الركيزة الأساسية فى إستراتيجية «أدير إنترناشونال»، حيث أطلقت «سمو القابضة» أكثر من ١٦ صندوقًا فى السوق السعودية بإجمالى أصول يتجاوز ١٢ مليار دولار، وتسعى إلى تكرار التجربة فى مصر.

وأشار الصيرفى إلى أن الشركة تتواجد حاليًا فى ٧ دول حول العالم من خلال ٣ مكاتب تشغيلية و٤ مكاتب تمثيلية، مع خطط للتوسع قريبًا إلى ٣٠ دولة بحلول ٢٠٣٠.

خطط توسعية كبيرة

أكد الصيرفى أن أحد أهم أهداف الشركة الإستراتيجية يتمثل فى تسويق سوق مكة المكرمة لـ٣ مليارات مسلم حول العالم وفقًا لرؤية السعودية ٢٠٣٠.

وأعلن أن الشركة وضعت خطة طموحة للتوسع الدولي، تستهدف من خلالها التواجد فى ٣٠ دولة بحلول عام ٢٠٣٠، عبر مزيج من المكاتب التشغيلية والمكاتب التمثيلية فى أسواق جديدة، بهدف ربط المستثمرين بالفرص العقارية والاستثمارية فى مختلف القارات.

وكشف الصيرفى عن خطة أدير لطرح شركة جديدة فى البورصة كل خمس سنوات، لافتًا إلى أن المجموعة الأم سبق أن طرحت شركة «سمو العقارية» فى السوق السعودية عام ٢٠٢٠، كما طرحت «أدير العقارية» فى سوق «نمو» العام الحالى (٢٠٢٥)، وتخطط لإدراج «أدير إنترناشونال» فى البورصة المصرية قبل عام ٢٠٣٠.

عروض وخصومات استثنائية من « UC للتطوير» فى «سيتى سكيب»

تشارك شركة UC للتطوير العقارى بالدورة الحالية لمعرض سيتى سكيب والتى تبدء فعالياتها خلال الفترة من ٢٤ — ٢٧ سبتمبر الجارى بمركز مصر للمعارض الدولية بمحور المشير طنطاوى بالتجمع الخامس.

وتطرح الشركة عدد من الوحدات المميزة بمشروعاتها الفريدة بكلا من العاصمة الإدارية والقاهرة الجديدة بتسهيلات فى السداد وعروض مميزة وحصرية خلال فترة المعرض بمقدم يبدء من ٥٪ واقساط تصل الى ١٠ سنوات بالإضافة الى خصومات استثنائية سيتم الإعلان عنها داخل جناح الشركة اثناء المعرض.

وتمتلك شركة UC مشروعات سكنية وتجارية وإدارية بالعاصمة الإدارية وصلت عددها الى ٤ مشروعات وهم «يونى تاور١» و«يونى تاور٢» بمنطقة الداون تاون ومشروع «ايست تاور» بمنطقة الاعمال المركزية بالإضافة الى المشروع السكنى «سولي» أول جولف كمبوند بالعاصمة الإدارية بحى الـR٨، بالإضافة إلى مشروع «ترو» بأفضل مناطق التجمع الخامس.

وفى هذا الصدد أوضح هادى حمدى — نائب رئيس مجلس إدارة شركة UC إلى أن مشاركة الشركة فى فعاليات معرض سيتى سكيب مصر ٢٠٢٥ تأتى فى إطار سعيها الدائم لعرض منتجاتها المتميزة والتواصل الدائم مع العملاء بالسوق العقارى المصرى، حيث تتبنى الشركة استراتيجية ممنهجة نحو التواجد بالفعاليات العقارية المميزة سواء داخل مصر اوخارجها من خلال مشاركاتها المستمرة فى أهم المعارض المحلية والدولية الكبرى المتخصصة فى مجال التطوير العقاري، وبما يتماشى مع استراتيجية الدولة فى دعم هذا القطاع الحيوي.

وأكد حمدى أن المشاركة فى معرض سيتى سكيب تمثل فرصة مميزة للتعريف بمشروعات الشركة المتنوعة التى تجمع بين الابتكار والجودة، وتلبى تطلعات العملاء الباحثين عن استثمار عقارى آمن ومتميز.

وأوضح «هادى» ان الشركة تدرس السوق العقارى على مدار العام وتقدم خطط سداد مناسبة وتسهيلات للعملاء تتواكب مع القدرة الشرائية وتلبى احتياجاتهم وتتناسب مع اغلب الشرائح المستهدفة سواء للاستثمار فى العقار اوالعميل الراغب فى السكن المباشر.

وأشار «هادى» الى أن الشركة تحقق معدلات إنجاز قياسية فى جميع مشروعاتها بالعاصمة الإدارية والتجمع الخامس، كما تحرص شركة UC للتطوير العقارى على تقديم فكر عمرانى مختلف من خلال مشروعات متعددة الاستخدامات، حيث لا تقتصر على تقديم وحدات فحسب، بل تسعى لتوفير تجربة معيشية متكاملة تناسب مع مختلف تطلعات العملاء، مع الالتزام بأعلى معايير الجودة فى التنفيذ.

وأضاف «حمدي» أن الشركة لديها خطة استراتيجية طموحة للمرحلة المقبلة، ترتكز على تنفيذ مشروعات عالية الجودة والالتزام بمعايير وتوقيتات التنفيذ، باعتبار ذلك أولوية قصوى، إلى جانب تطبيق أحدث التقنيات فى التصميم والبناء، لتقديم حلول مبتكرة تلبى احتياجات العملاء، والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.

وأضاف أن الشركة قد طرحت خلال بداية العام الحالى مشروعها المميز «ترو»، أحدث مشروعاتها بالتجمع الخامس، والذى يقع فى واحدة من أهم المناطق الاستثنائية بمنطقة اللوتس، وقال «هادى» إن المشروع الجديد لقى نجاحا واقبالا كبيرا من العملاء نظرا لتميز المشروع من حيث الموقع والتصميم ونوعية الخدمات التى يقدمها لعملائه .

200 شخصية فنية وإعلامية تتألق على منصة التكريم..

النجوم تلمع فى سماء «مهرجان الفضائيات العربية»

كتبت: كريمة سلام

وسط أجواء احتفالية كبرى، احتضنت القاهرة الدورة السادسة عشرة من مهرجان الفضائيات العربية، الذى أصبح واحدًا من أبرز الفعاليات الفنية فى المنطقة، حيث اجتمع نجوم مصر والعالم العربى تحت سقف واحد لتكريم أفضل الأعمال الدرامية والسينمائية والإعلامية لعام ٢٠٢٥.

وشهد المهرجان هذا العام، برئاسة الإعلامى أحمد عليوة، حضورًا مصريًا لافتًا، تُوِّج بتكريم نخبة من كبار الفنانين مثل: أحمد السقا، يسرا، إسعاد يونس، ماجد المصري، وأحمد العوضي، إلى جانب مشاركة واسعة من نجوم الوطن العربي، ما جعل الحفل مناسبة للاحتفاء بالإبداع الفنى وتعزيز مكانة مصر كعاصمة للفن والإعلام فى العالم العربي.

قاعة الحفل تحولت إلى منصة تروى قصص النجاح والتكريم، حيث نال عدد كبير من الفنانين والإعلاميين وسام التقدير عن إنجازاتهم خلال عام ٢٠٢٥.

ومن بين الأسماء اللامعة التى اتُّخذت التكريمات مسارًا لها: الفنان أحمد السقا الذى توِّج بجائزة عن مجمل أدواره البارزة فى الدراما والسينما. أما الفنان أحمد العوضي، فحصد لقب «نجم عربي» عن دوره فى مسلسله الأخير فهد البطل. وتم تكريم الفنان ماجد المصرى عن عطائه الفني، وقد أهدى جائزته لزوجته رانيا فى لحظة مؤثرة.

الإعلامية والفنانة إسعاد يونس كانت من بين رموز التكريم تقديرًا لمسيرتها المتميزة فى الإعلام والفن، لحقتها الفنانة يسرا، بإطلالتها الأنيقة، والتى لاقت أيضًا تكريمًا عنما قدمته خلال سنوات عمله فى الفن، كما تم تكريم الفنانة إلهام على بجائزة التميز فى الأداء الدرامى ضمن المهرجان، ممثلة السعودية بحماس وتقدير.

وشملت لائحة المكرَّمين أسماء آخرين للفنانين، مثل: أحمد زاهر وابنتاه ليلى وملك زاهر، دينا فؤاد، روجينا، أكرم حسني، سيرين عبد النور، عمرو يوسف، رياض الخولّي، أنوشكا، صابرين، أحمد رزق، إيهاب فهمي، أحمد فهمي، وغيرهم من النجوم الذين برزوا خلال الموسم.

فى الجهة الإعلامية أيضًا، تم تكريم أسماء بارزة مثل: تامر أمين، ريهام سعيد، شريف هلال، مفيدة شيحة، أسما إبراهيم ضمن قائمة الإعلاميين الذين ساهموا فى إثراء المشهد الإعلامى العربى هذا العام.

شخصيات فنية وإعلامية متميزة خارج نطاق التمثيل تم أيضًا تكريمها بينهم: حسن صبري، والذى تم تكريمه كرجل أعمال لعام ٢٠٢٥ فى قطاع السيارات ضمن فعاليات المهرجان.

المهرجان خطف الأضواء بقوة على السوشيال ميديا، حيث تصدّر ترند «X» بعد ساعات قليلة من الحفل، وهو ما يعكس شغف الجمهور المصرى والعربى بمتابعة التكريمات والاحتفاء بنجومهم المفضلين، إذ لم يعد مهرجان الفضائيات العربية مجرد حدث فني، بل أصبح منصة سنوية ينتظرها الجميع لتكريم أبرز الأعمال التى أثرت فى الجمهور، سواء من خلال النجاح الكبير على مستوى المشاهدة أو من خلال القيمة الفنية والإبداعية التى قدمتها.

وهذا العام، حمل التكريم طابعًا متوازنًا؛ فالمهرجان لم يكتفِ بالاحتفاء بالنجوم الكبار أصحاب المسيرة الطويلة، بل منح أيضًا مساحة لنجوم صاعدين أثبتوا أنفسهم بقوة فى الدراما خلال الفترة الأخيرة.

يذكر أن جوائز مهرجان الفضائيات العربية تُمنح بناءً على تصويت الجمهورين المصرى والعربي، عبر استفتاء واسع يسبق انطلاق المهرجان سنويًا، ما يمنح الجوائز مصداقية خاصة ويجعلها انعكاسًا حقيقيًا لشعبية الفنانين لدى جمهورهم.

AL BORSAGIA
Your Weekly Financial English Newspaper
8
28-9-2025
NO.373
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia

أزمة «مجلس الخطيب» تخيم على وضع الفريق..

الأهلى يعانى من غياب «التكتيك الإدارى»

كتب: عادل حسن

يعيش النادى الأهلى حالة من عدم الاستقرار ليس فقط على مستوى نتائج الفريق الأول لكرة القدم، بل أيضا على مستوى إدارة النادى بعد إعلان محمود الخطيب اعتذاره عن رئاسة النادى وعدم نيته الترشح لفترة جديدة.

ويبدو أن الأهلى مقبل على أزمة حقيقية فى ظل الصراع الدائر بين أبناءه، فقد هاجم الجمهور حسام غالى بسبب تصريحاته التى انتقد فيها إدارة النادى فى وقت يسأل البعض عن موقف سيد عبدالحفيظ الذى تم ابعاده عن النادى رغم نجاحه فى إدارة فريق الكرة وهو الأمر الذى جعل البعض يبحث عن سبب حقيقى لإبعاد نموذج ناجح قادر على خدمة النادي.

فى الوقت نفسه يترقب الكثيرون ما سيحدث خلال الفترة المقبلة سواء بإصرار الخطيب على الابتعاد أو التراجع عن القرار ومواصلة مشواره فى رئاسة النادي، وكذلك سيتم الكشف عن الأسماء التى ستتنافس فى الانتخابات القادمة.

أزمة الإدارة تتواكب مع تراجع كبير على مستوى كرة القدم، حيث تعادل الفريق مع أنبى بهدف لمثله، مما زاد من غضب الجماهير فى ظل البداية السيئة للفريق فى الدورى هذا الموسم.

واعتبر عماد متعب هداف الأهلى السابق أن ما يحدث «أسوأ بداية فى تاريخ النادي»، مؤكداً أن المشكلة ليست فنية فقط وإنما ترتبط بخلل عميق يحتاج لحوار صريح بين اللاعبين وإدارة النادي.

المشاكل كلها تراكمت وألقى الكثيرون بها على عاتق محمود الخطيب رئيس النادي، باعتباره المسؤول الأول عن هذا الانهيار، فى ظل أربعة أسباب رئيسة وضعت الفريق فى هذا الوضع الكارثي.

أولا اختيار المدرب ثم إقالته، حيث أن أكبر أخطاء الإدارة برئاسة محمود الخطيب كانت التعاقد مع الإسبانى خوسيه ريبيرو نهاية مايو الماضي، بعقد يمتد لعامين، قبل أيام من المشاركة فى كأس العالم للأندية بأمريكا.

ريبيرو لم يترك أى بصمة، إذ تعادل فى مباراتين وخسر أمام باليراس ليودع البطولة مبكراً.

وبعد خسارة جديدة أمام بيراميدز فى الدوري، أقاله الأهلى بعد ٧ مباريات فقط، ليعود الفريق إلى نقطة الصفر فى البحث عن بديل، وهو ما انعكس سلباً على استقرار اللاعبين.

الأزمة الثانية جاءت بإعلان محمود الخطيب عدم ترشحه لولاية جديدة

«امتثالاً لنصيحة الأطباء»، وهو ما أربك المشهد داخل النادي.

البيان الرسمى للخطيب فتح الباب أمام مرحلة انتقالية غير واضحة، ثم عاد مجلس الإدارة ليصدر بياناً آخر يرفض ابتعاده عن المنصب.

هذا التضارب كشف عن انقسام داخلى وألقى بظلاله على الفريق، الذى وجد نفسه فى قلب أزمة إدارية غير محسومة، وسط تساؤلات: هل يستمر الخطيب أم يرحل؟ ومن سيكون البديل وهل ستقبل الجماهير بانقسامات فى النادى قد تؤثر على مستقبله مثلما حدث فى الزمالك وتسبب فى معاناة كبيرة عاشها النادى فى العقدين الأخيرين.

الأزمة الثالثة تتمثل فى غرفة ملابس مشتعلة داخل الأهلى بسبب الفجوة الكبيرة بين عقود اللاعبين، حيث سيطرت حالة من الغضب على بعض النجوم، وبرزت خلافات أبرزها بين أحمد مصطفى زيزو وإمام عاشور، ما أدى إلى أجواء متوترة انعكست مباشرة على أرض الملعب.

الأهلى الذى كان يشتهر بروح الجماعة يبدو الآن ممزقاً بخلافات داخلية تهدد أى فرصة للعودة سريعاً، وسيكون على إدارة النادى البحث عن حلول لإصلاح هذا الأمر لكنه بالتأكيد سيكلف خزينة النادى مبالغ طائلة لأن عقد زيزو مرتفع للغاية وهناك فجوة حقيقية تصل لعشرات الملايين بينه وبين العديد من زملائه مما قد يؤدى لمزيد من المشاكل اذا لم تتدخل الإدارة بطريقة ما لحل هذه القضية الشائكة.

أما الأزمة الرابعة فتتمثل فى غياب النجوم المؤثرين، ووضح أن الأهلى فى حاجة إلى قائد حقيقى يتدخل لاحتواء الأزمة وتحفيز اللاعبين داخل الملعب.

ورقة ضغط سياسى..

أمريكا «تسكب النفط» على «نيران» الأزمة مع روسيا والصين

كتب: عبد الحى ابراهيم

فى ظل التحولات الكبرى التى تشهدها أسواق الطاقة العالمية، لم يعد النفط سلعة اقتصادية محكومة بقوانين العرض والطلب فقط، بل تحوّل إلى أداة ضغط سياسى حاسمة بيد القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، التى تستخدمه لفرض إرادتها على خصومها، ويبرز ذلك بوضوح فى استراتيجية واشنطن على المستوى الدولى الهادفة إلى إعادة تشكيل موازين القوى العالمية، عبر استخدام ورقة النفط لفرض عقوبات على روسيا وممارسة ضغوط على الصين والهند ومن يتبع نهجهم.

ووفقًا لمحللين من منظمة «أرجوس ميديا» فى مؤتمر أبيك النفطي، تشهد أسواق النفط تحولين رئيسيين: الأول، تحول جغرافى فى العرض والطلب، ويأتى الطلب بشكل أساسى من آسيا، بينما يأتى نمو العرض من الأمريكيتين «خاصة كندا والبرازيل»، مما يغير مسارات الشحن العالمية.

أما التحول الثاني، فهو التأثير المتزايد للعوامل السياسية على أسواق الطاقة، مما يزيد من خطر انقطاع الإمدادات، وهو ما شهدته أوروبا بوضوح عندما قررت وقف شراء النفط الروسي.

وفى هذا السياق، أفاد محللون من «شركة كبلر»، المختصة فى أسواق الطاقة والشحن، بأن التدفقات من الأمريكيتين نحو آسيا وصلت إلى أعلى مستوى ربع سنوى لها على الإطلاق، مسجلةً ٤.٠٩ مليون برميل يوميًا خلال الفترة من أبريل إلى يونيو الماضيين، وهو ما يمثل حوالى ١٦٪ من واردات آسيا المنقولة بحرًا.

تشير تصريحات الرئيس الأمريكى «دونالد ترامب»، التى نقلتها «صحيفة الجارديان» البريطانية، إلى أن الطاقة هى أداة يستخدمها لتحقيق أهدافه السياسية، ووفقًا لمنشور له على منصة «تروث سوشيال»، صرح «ترامب» بأنه مستعد لفرض عقوبات كبيرة على روسيا «عندما تتفق جميع دول حلف الناتو، وتبدأ، فى القيام بنفس الشيء، وتتوقف جميعا عن شراء النفط من روسيا».

فهذه السياسة تُعزز من استقطاب سوق النفط، حيث تُجبر الدول المستوردة على الاختيار بين الموردين الذين توافق عليهم واشنطن ومن لا توافق عليهم، وهذا يضع دولًا مثل الصين والهند فى موقف حرج، خاصة مع تعميق علاقاتهما مع روسيا، وهو ما أكدته «صحيفة واشنطن بوست»، فى تقرير لها حول «الهياج فى عقد الصفقات» بين بكين وموسكو عقب زيارة «بوتين» للصين، وقد فرضت واشنطن بالفعل ضريبة استيراد بنسبة ٢٥٪ على السلع القادمة من الهند مقابل شرائها لمنتجات الطاقة الروسية.

كشفت التوترات الأخيرة عن عمق الصراع بين الولايات المتحدة والصين، فوفقًا لوكالة «شينخوا»، الصينية، اتهمت بكين واشنطن بـ «الغطرسة الفردية والإكراه الاقتصادي» بعد مطالبتها حلفاءها بفرض رسوم جمركية على الصين بسبب شرائها النفط الروسي.

وصرح وزير الخزانة الأمريكى «سكوت بيسنت»، مؤخرًا، لوكالتى «بلومبرج ورويترز»، بأن إدارة «ترامب» لن تفرض رسومًا إضافية على المنتجات الصينية إلا إذا فرضت أوروبا رسومًا كبيرة على بكين ونيودلهي، وأشار إلى أن هذا الإجراء قد ينهى الحرب فى أوكرانيا خلال ٦٠ إلى ٩٠ يومًا.

ووفقًا لتقرير لصحيفة «نيويورك تايمز»، اجتمع مسؤولون من البلدين فى مدريد فى الفترة الأخيرة لمناقشة قضايا شائكة مثل الرسوم الجمركية، وقيود التصدير، ودعم الصين لروسيا.

يواجه الاتحاد الأوروبى ضغوطًا أمريكية متزايدة لقطع واردات الطاقة الروسية بشكل أسرع، رغم خطته القاضية بالتخلص التدريجى من استيرادها بحلول عام ٢٠٢٨، وفقاً لوكالة «رويترز».

وقد كشفت صحيفة «بوليتيكو» الأمريكية، فى ١٦ سبتمبر أن المفوضية الأوروبية أجّلت حزمة العقوبات الجديدة ضد روسيا، مما يعكس تحوّل الأولويات إلى التوفيق بين الأهداف السياسية والواقع الاقتصادي.

ويأتى هذا التأجيل فى ظل إصرار الرئيس الأمريكى «دونالد ترامب» على أن واشنطن لن تفرض عقوبات كاملة إلا إذا بادرت أوروبا أولاً، وربط ذلك بضرورة فرض رسوم جمركية تتراوح بين ٥٠٪ و١٠٠٪ على الصين، وفقاً لما نقله مسؤول فى البيت الأبيض لوكالة «رويترز».